



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

360 ألف ليرة
تكاليف المعيشة

[12]



الافتتاحية

هل نفتح القفل؟

قلنا في العدد 924 من قاسيون بأن الإصلاح الدستوري هو مفتاح الحل، والمفتاح اليوم بأيدينا، فهل نفتح القفل؟

مرت خلال السنوات الثماني الماضية فرص عديدة لرفع وزن السوريين ضمن الحل عبر الارتقاء إلى مستوى الحدث، والتعامل معه من منطلق المصلحة الوطنية على أساس فهم عميق لمدى عمقه وعمق استحقاقات التغيير المطلوب والذي لا مفر منه. كانت قاسيون خلال هذه السنوات قد نبهت لكل فرصة لاحتمال إعادة الحل نحو الداخل، ولكن المتشدد من كل الأطراف كانوا يصرون على تعميق دور الخارج وتدخلاته، والغرب بشكل خاص، عبر إصرارهم على رفض الوصول إلى توافقات، وإصرارهم على عدم الاستجابة إلى الحاجة الموضوعية للتغيير الجذري، أو عبر تهايمهم مع التغييرات الشكلية التي كان يريد الغرب من خلالها الحفاظ على تخلف المنظومة وفسادها بالحد الأدنى، وصولاً إلى تفتيت سورية بالحد الأعلى.

إن قراءة متأنية لتطورات الأزمة، يمكنها أن تخرج بالنتيجة التالية: لحظة صدور القرار 2254 هي لحظة التدويل الأعلى للمسألة السورية، وهي في الوقت نفسه انعطاف باتجاه التراجع التدريجي لذلك التدويل عبر إقرار مبدأ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه ودون تدخلات خارجية. وإذا كان إقرار المبدأ بحد ذاته أمراً مهماً، فإن دفعه باتجاه التطبيق تطلب إنشاء مسار أستانا، الذي تمكن خلال ثلاث سنوات من الوصول إلى إنجازات جدية على مستوى محاربة الإرهاب، وتخفيض درجات العنف والاحتراق إلى حدود دنيا، بات ممكناً معها الانتقال إلى الخطوة التالية، إلى الحل السياسي.

إن اللجنة الدستورية التي تشكلت بجهود أستانا، تضع الكرة في ملعب السوريين؛ إذ لن يتمكن أحد، في حال تحلّى أعضاء اللجنة بما يكفي من بعد النظر ومن المسؤولية الوطنية، من منعهم من الوصول إلى توافقات، وبسرعات منطقية.

لن يتمكن أحد من الخارج من منع اللجنة المصغرة المكونة من 45 عضواً من الاجتماع بشكل يومي ومستمر وللساعات طويلة، إن هي قررت ذلك؛ ولذا فإن طريقة اختيار هؤلاء الأعضاء من بين الـ 150 عضواً، وكذلك اختيار الرئيسين المشتركين والتحديد السريع لألية العمل التفصيلية، ينبغي أن تتم كلها على هذا الأساس: أي على أساس أن الفشل ممنوع، وأن التوافق بين السوريين هو الطريق الوحيد لإنهاء التدخلات الخارجية، ولفتح الطريق أمام الشعب السوري لتقرير مصيره بنفسه، بل ولتنفيذ القرار 2254 بكل تفاصيله بأيدٍ سورية. إن ما ينبغي أن يكون واضحاً للسوريين جميعاً، ولأعضاء اللجنة خصوصاً، هو أن أولئك الذين يتعاملون مع اللجنة كخيار يمكن استبداله، كما الحال لدى متشددٍ بالمعارضة، أو كخيار لتضييع الوقت وعدم الوصول إلى أي شيء كما حال متشددٍ في النظام، لن تكون لديهم القدرة الكافية على فرض إراداتهم؛ فالجانب الأساس في عملية التعطيل كان ولا يزال الرغبة الغربية في التعطيل، والتي تم كسرها عبر أستانا، وبكسرهما ستضعف إمكانيات التعطيل الداخلية أيضاً...

إن تشكيل اللجنة الدستورية، التي سمينها مفتاح الحل، وبالطريقة التي جرى فيها، رغمًا عن إرادة الغرب والمعتلين، يعني أن هذا المفتاح بات بأيدي السوريين، وعليهم التصدي لمسؤولية إدارته في باب الحل السياسي، وصولاً إلى تنفيذ كامل للقرار 2254.

ملف «سورية 2019»

اللجنة الدستورية وعقده
تمثيل «الإدارة الذاتية»

17

شؤون محلية

بذريعة «الإصلاح»
تمرر الموبات

08

ملف «سورية 2019»

الكرة في ملعب
السوريين... الفشل ممنوع!

07

شؤون عمالية

إضراب سائقي السوياء
«نازليين ناخذ حقنا»

04

اللجنة الدستورية والطبقة العاملة



من المفترض أن تبدأ القوى السياسية المشاركة بمؤتمر سوتشي، والتي لم تشارك، حضور الاجتماع الافتتاحي الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة حول اللجنة الدستورية من حيث اكتمال نصابها العددي، وموعد انعقادها، يبدن الخطوة الأولية لمرحلة الحل السياسي للأزمة السورية.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال والحل السياسي

التحولات السياسية المفترضة في البلاد التي يُعبر عنها بالحراك السياسي للقوى السياسية، والمجتمعية الناشئة والقديمة، لابد أن تقضي إلى تغييرات حقيقية تعبر عن الأوضاع الحقيقية للبلاد والعباد، خاصة مع انتقال هذا النشاط إلى قطاعات واسعة من الشعب السوري بما فيها الطبقة العاملة السورية، التي كانت مغيبة عن العمل السياسي الحقيقي بفعل انخفاض مستوى الحريات العامة في التعبير والتنظيم. التحولات باتجاه الحل السياسي، هذه ستعكس نفسها بالضرورة على مجمل الشعب السوري، أفراداً أم قوى سياسية، والحركة النقابية السورية سيصيبها نصيب مما يجري، وهذا ما سيتوضح من خلال الحوارات، والنقاشات، التي تتمحور حول موقع الحركة النقابية، ودورها القادم ومهامها في الصراع السياسي الاجتماعي، وحول مستقبل سورية، وما ستكون عليه، حيث سيكون لهذا الصراع بالضرورة مضمونه الطبقي، وهنا بيت القصيد، أي أهمية إعادة ترتيب البيت النقابي والعمالي بما ينسجم مع ضراوة المعركة الطباقية السياسية التي ستفرض، ولابد أن يكون لها رأي وموقف ومشاركة، حيث نحن الآن في خضم انتخابات نقابية وعملية جديدة، لابد أن تقضي إلى قيادات عمالية حاملة لمسؤوليات المرحلة القادمة، خاصة وأن القوى الليبرالية، وقوى الفساد الكبير قد أسست لهذه المعركة منذ زمن، مما سبب اختلالاً في موازين القوى لمصلحة قوى رأس المال المتحالفة مع قوى الفساد الكبير، داخل وخارج جهاز الدولة، وهي تعمل على فرض برنامجها السياسي الاقتصادي، وكان جزء مهم من برنامجها، منع الطبقات الشعبية، ومنها الطبقة العاملة السورية، من امتلاك أدواتها الضرورية في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، المصادرة بفعل القوانين والتشريعات المعبرة عن مصلحة الطبقة المهيمنة اقتصادياً، وسياسياً، بالرغم من الفئات التي كان يقدم أحياناً تحت مسميات، وعناوين مختلفة، «زيادة الأجور» - الدعم لمستحقين - تحسين مميزات الأجر، حتى هذا الفئات كان يُعاد تدويره مرة أخرى من جيوب الفقراء، ليعمق أكثر فأكثر الأزمات الاجتماعية، من بطالة وفقير وحرمان، عكستها الإحصائيات الحكومية، وأحزمة الفقر، العشوائيات المحيطة بالمدن، ومراكزها. إن التراكم الكمي في الأزمات الاجتماعية، والسياسية، سيؤدي إلى تحول نوعي في النشاط والعمل السياسي عند أغلبية المتضررين من الأزمة، إذا ما تراقق مع وجود قوى سياسية جذرية حاملة لبرنامج التغيير السلمي المعبر عن مصلحة الأغلبية التي دفعت فاتورة الأزمة الوطنية، ونعتقد جازمين: أن الطبقة العاملة السورية أكثر المتضررين من الأزمة، وما قبل الأزمة، وبالتالي، لها مصلحة حقيقية في التغيير المطلوب إنجازه، ودورها أساس في الدفاع عن الوطن، وإعادة إعماره، وإعادة توزيع الثروة لمصلحة الأغلبية المنهوبة تاريخياً.

غياب مطالب العمال

غالبية القوى السياسية أعدت خطوياً عريضاً للتعدلات أو للتغيير في الدستور الجديد. والملفت أن أغلب هذه القوى لم تشر إلى هوية الاقتصاد السوري، ولم تحمل مسوداتها مطالب الطبقة العاملة، بل جل ما قدم حتى الآن يتعلق بالجانب الديمقراطي السياسي فقط، دون الإشارة إلى السياسات الاقتصادية التي تسببت في انفجار الأزمة، والتي إذا ما استمر تبنيها فإنها ستؤسس لأزمات جديدة ستكون أشد وطأة من الأزمة الحالية، الحكومة السورية تقدم دستور عام 2012 كمادة أولية للنقاش، ورغم أن الدستور نصّ عام 2012 على بعض الحقوق للطبقة العاملة، إلا أن هذه الحقوق ظلت حبراً على ورق وعطلتها عقلية المادة الثامنة القديمة، التي لا تزال سارية المفعول رغم إلغائها في دستور عام 2012، والحكومة مستمرة في تطبيق السياسات الاقتصادية المطبقة نفسها قبل الأزمة، حيث يتواصل إضعاف قدرات قطاع الدولة وترتفع مستويات البطالة، وتزداد عوامل إفقار الشعب، وتدني مستوى معيشته، وأوصلت الطبقة العاملة إلى حافة المجاعة، وأضرمت بقوة العمل وعطلت الإنتاج، وكل هذا يتعارض مع الدستور الذي تمّ وضعه.

العدالة الاجتماعية ضرورة وطنية وسياسية

الطبقة العاملة أكثر من دفع ثمن تطبيق

السياسات الليبرالية الاقتصادية ووصفات صندوق البنك الدولي قبل الأزمة، وكانت أكثر من عانت خلال الأزمة، وستتحمل أثارها لسنتين قادمة بسبب التهجير والدمار الكبير، لذلك لابد من أن تأخذ اللجنة الجديدة بما يتعلق بالدستور وغيره مطالبهم بعين الاعتبار وإيجاد الضمانات الكافية للعمال في الدفاع عن مطالبهم وحقوقهم الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، بحيث يضمن الدستور الجديد بناء اقتصاد وطني قائم على العدالة الاجتماعية، ويؤمن مستوى حياة كريمة للطبقة العاملة عبر مستوى عال من الحريات، وعبر ربط الأجور بالأسعار، وحماية قوة العمل ومكافحة البطالة، وكل هذا في سبيل عدم التأسيس لأزمات جديدة، ولنا اليوم في احتجاجات الإقليم أكبر مثال على ذلك.

كما لا بد أن ينص الدستور على ضرورة المحافظة على قطاع الدولة وتطويره، وعدم التفريط به بوصفه صمام الأمان للفقراء، وعنواناً للتنمية الحقيقية، لما يقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية، مثل: التعليم والصحة، وفرص العمل، والتأكيد على أن يُدار قطاع الدولة من قبل الدولة لصالح مجموع الشعب وليس من أجل تسخير مصالح فئة قليلة.

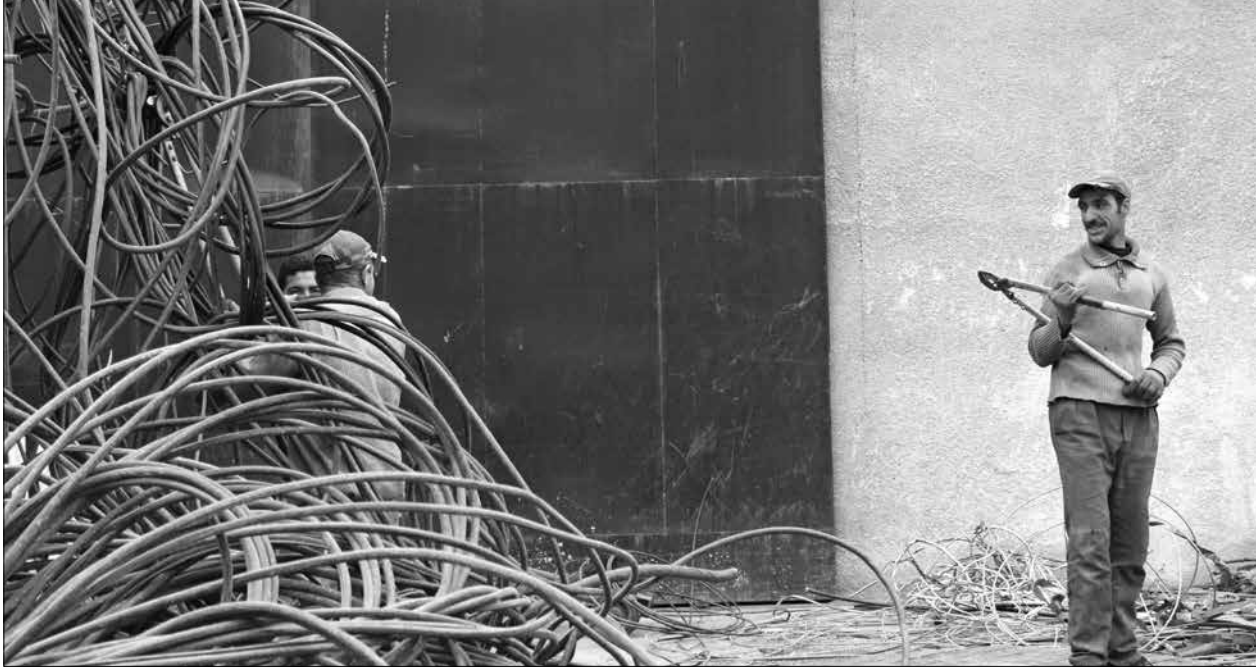
يجب أن يضمن الدستور، وبخصوص صريحة وواضحة لا لبس فيها، استقلالية النقابات، وفك ارتباطها بجهاز الدولة، وعدم السيطرة عليها من أية جهة كانت، ولنا في تجربة

المادة الثامنة القديمة مثال واضح على إجهاد أي دور حقيقي للنقابات في الدفاع عن حقوق عمالها، وتسجيرها وفقاً لرؤية الحكومة ومصالح أرباب العمل، عبر تبني شعار: نحن والحكومة شركاء. كما لا بد أن ينص الدستور، وبافتراض أنه سيلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها سورية، وأن يضمن تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية أيضاً، وخاصة تلك التي تتعلق بحق الإضراب للطبقة العاملة وحرية العمال في تنظيم أنفسهم، إضافة إلى مراعاة هذه الاتفاقيات في قوانين العمل التي من المفترض أنها ستعدل بما يتوافق والدستور الجديد.

نجاح الطبقة العاملة والقوى الوطنية التي تمثلها في فرض مطالبهم في الدستور الجديد لا يكفي، بل لا بد أن تترافق هذه النصوص مع تأمين الأدوات اللازمة لتمكين الطبقة العاملة ونقاباتها من ممارسة نضالها الطبقي في جو حقيقي من الديمقراطية لترجمة هذه النصوص على أرض الواقع، وكي لا تبقى هذه النصوص مجرد حبر على ورق، فحتى لو نص الدستور الجديد على مطالب الطبقة العاملة، فهذا لا يعني أن العمال نالوا حقوقهم، بل لابد من نضال طبقي طويل لتغيير موازين القوى في المجتمع، وهذه الموازين وحدها هي التي ستضمن تطبيق نصوص الدستور، ومنع قوى رأس المال من تميميع هذه المطالب وتسيوفها كما حصل في الدستور الحالي.

الطبقة العاملة
أكثر من دفع
ثمن تطبيق
السياسات الليبرالية
الاقتصادية
ووصفات صندوق
البنك الدولي قبل
الأزمة

عقود العمل الفردية



لقد تحدثنا في العديدين السابقين حول أهمية عقد العمل الجماعي في العمل، وأهم ميزات باعتماد العقود الجماعية تهدف إلى تنظيم وتنسيق شروط العمل وتحسينها في سوق العمل في كافة قطاعات هذا السوق

■ نبيل عكام

حيث عرف قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 عقد العمل أو اتفاق العمل الجماعي في المادة (184) على الشكل التالي: اتفاق العمل الجماعي هو اتفاق ينظم شروط العمل وظروفه وأحكام التشغيل، وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وأمنهم وصحتهم، ويبرم بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال أو اتحاد عمال المحافظة أو اتحاد نقابات العمال حسب الحال وبين صاحب عمل أو مجموعة من أصحاب الأعمال أو منظمة أو أكثر من منظماتهم. منذ نشوء علاقات العمل الرأسمالية وتطور الطبقة العاملة أخذت بالظهور علاقات العمل الفردية بين أصحاب العمل والعمال، وكانت في غالبيتها عقود إذعان لرب العمل، ولا تحمل في طياتها أبسط الحقوق، والتي منها الراحة الأسبوعية، فعلاقة العمل في العقد الفردي تجمع بين شخصين متناقضين في المصالح والقوة، ولكن يربطهما هذا العقد الذي ينظم هذه العلاقة بين العامل الذي يقوم بعمل لصالح صاحب العمل وتحت إشرافه وسلطته. ومع ظهور عقود العمل الفردية ظهرت عدة أنواع

لهذه العقود أبرزها: 1- عقد العمل الفردي محدد المدة. 2- عقد العمل الفردي لإنجاز عمل معين. 3- عقد العمل الفردي غير المحدد المدة. هذا وقد عرف قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 عقد العمل الفردي في المادة (46) على الشكل التالي: عقد العمل الفردي هو العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر. إن العناصر الأساسية لعقد العمل: - الأجر. - الزمن. - التبعية. أما العقد الفردي المحدد المدة يتم إبرامه لإنجاز عمل ما لمدة محددة كالسنة أو السنتين أو محدد بعدة أشهر، ويكون للعقد تاريخ بداية وتاريخ انتهاء معينان في العقد. هذا النوع من العقود يجعل العامل بعيداً

عن الاستقرار، ويضمن الإمكانية لصاحب العمل بالتخلص من العامل دون أن يظهر بشكل الفصل أو التسريح التعسفي من جانبه. وقد حرص قانون العمل رقم 17/ على إعطاء صاحب العمل الحق أن ينهي عقد العمل المحدد المدة في أي وقت خلال مدة سريانه بغض النظر عن مشروعية الفصل من عدمها، بعد أن يدفع للعامل أجوره عن المدة المتبقية من العقد. من خلال المادة 53/ كما لم تجز هذه المادة للعامل أن ينهي العقد المذكور في أي وقت إلا بشرط إخطار صاحب العمل خطياً بذلك قبل شهرين من الموعد المحدد للإنتهاء، وفي حال عدم مراعاة هذه المهلة يجب على العامل دفع تعويض إلى صاحب

العمل يعادل بدل أجره عن مدة الإخطار أو الجزء الباقي منها. ثانياً: عقد عمل لإنجاز عمل معين، يتم إبرام هذا النوع من العقود لإنجاز عمل يتم تحديده في عقد العمل. ويحدد العقد متى يتم البدء بإنجاز الأعمال المتعاقد عليها. وينتهي هذا العقد حكماً مع انتهاء العمل المتعاقد عليه. ثالثاً: عقد العمل غير محدد المدة، يتم إبرامه دون تحديد فترة لإنهائه. وبالتالي، لا يجوز لصاحب العمل إنهائه دون مبرر مشروع. كما أن صاحب العمل يعتبر حقه في إنهاءه مقيداً وفقاً لأحكام القانون. ورغم إعطائه كل الصلاحيات، ورغم ذلك فإن أصحاب الأعمال بما فيهم قطاع الدولة عادةً ما يتجنبون إبرام مثل هذه العقود. ويعتبر القانون

الطبقة العاملة



استمرار الإضراب المفتوح لعمال قصب السكر

قام عمال قصب السكر في هفت تبه في إيران بإضراباً مفتوحاً احتجاجاً على القمع الذي تمارسه الحكومة الإيرانية ضدهم ولسوء الأوضاع المعيشية، وتجمع العمال أمام بوابات إدارة الشركة، ودعا المضربون إلى إلغاء الخصخصة، والإفراج عن العمال المعتقلين وإلغاء الأحكام الصادرة على العمال الذين تم اعتقالهم، بالإضافة إلى إعادة 21 عاملاً تم فصلهم عن العمل. دون قيد أو شرط. ورفع المحتجون لافتة تقول: نرفض الاعتداء والتطاول على حقوق العمال. وبدأت احتجاجات عمال هفت تبه منذ 23 أيلول. وقبل ذلك أعلنت نقابة عمال هفت تبه أن بعض العمال المحتجين تعرضوا للتهديد بتخفيض الأجر، وتقليص مدة عقود العمال واستدعاء العمال إلى شرطة الأمن. ومع ذلك استمرت الاحتجاجات.



بيان صادر عن منظمات شعبية في الأردن قامت أكثر من 30 منظمة شعبية، وأحزاب ونقابات عمالية في إصدار بيان تضامناً مع إضراب نقابة المعلمين في الأردن، حيث جاء في البيان نحن من جهتنا كممثلين عن المجتمع الأردني نرى أن ما قامت به الحكومة لا يليب أدنى مطالب المعلمين، إننا نقف إلى جانب نقابة المعلمين ومطالبهم المشروعة والاعتراف بحقوقهم بعلاوة 50%، وأننا ننظر لحراك المعلمين كحراك وطني يسيّر بالأردن باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية وفرصة للنهوض بالعملية التعليمية والتربوية، ونحذر من مخاطر الفجوة بين أفراد المجتمع، ونحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن انقطاع أبنائنا عن الدراسة وما لحقه من آثار سلبية.



إضرابات العمال في فرنسا

قام أكثر من 20 ألفاً من العاملين في شركة المرافق الفرنسية «إي دي إف» التي تديرها الحكومة في فرنسا بالإضراب عن العمل بحلول يوم 9/9، وهي من أعلى نسب المشاركة في أي إضراب في الشركة خلال 8 أعوام. ويحتج العاملون في شركة «إي دي إف» على خطط تقوم بها الحكومة الفرنسية لإعادة هيكلة الشركة، وربما تقسيم المجموعة المثقلة بالديون، بحيث تنفصل وحدتها لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية عن بقية المجموعة. وفي هذا الإضراب اتحدت أربع نقابات عمالية تمثل غالبية العاملين في الطاقة في فرنسا، وأعلنت مساندتها له. ومن المنتظر أن تجتمع النقابات في وقت لاحق لاتخاذ قرار بشأن الحاجة لمزيد من التحركات. وقالت الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية المدعومة من اليسار إنها تريد تنظيم إضراب آخر في 24 سبتمبر/أيلول الجاري.



إضراب عمال اليونان

نفذ العاملون في القطاع الخاص إضراباً في اليونان يوم الأربعاء 10/2، وهو الثاني على مستوى البلاد في غضون أسبوع. احتجاجاً على إجراءات تعزز الحكومة في أثينا تطبيقها. تتعلق برفع القيود التنظيمية عن سوق العمل حيث توقفت حركة القطارات وتعطلت الخدمات المصرفية، وبقيت السفن في الموانئ. كما دعا اتحاد نقابات العاملين في القطاع الخاص «جي سي»، إلى تظاهرات في وسط المدينة عند الظهر للتدبير بإلغاء العقود الجماعية ومحاولة التحكم بالنقابات. وطلب اتحاد نقابات العاملين في القطاع العام «إدي دي» أيضاً التوقف عن العمل بعد ظهر الأربعاء وشارك أيضاً أكثر من 4 آلاف عامل في أثينا، تابعين لجهة الكفاح العمالية وهي نقابة قريبة من الحزب الشيوعي، والتي تجمع تقليدياً أكبر عدد من المتظاهرين. ورفعوا شعار «انهضوا ضد نمو يهدف إلى تحقيق أرباح تفقر العمال».

إضراب سائقي السويداء «نازلين ناخذ حقنا»



نفذ سائقو سرافيس خط المشفى الوطني - كازية الرحي في مدينة السويداء إضراباً لمدة يومين 29-2019/9/30 احتجاجاً على إضافة عدد من السرافيس الجديدة على الخط المذكور، وقد التقت قاسيون مع عدد من السائقين وأطلعت عن قرب على معاناة السائقين المضربين وأسباب إعلان الإضراب واستمعت إلى مطالب هؤلاء السائقين.

■ مراسل قاسيون

أحد السائقين صرح: يعمل على خط المشفى - كازية 37 سرفيساً صباحاً ومساءً، ويضطر سائق السرفيس مساءً للانتظار وقت طويل بغية تعبئة الركاب ونقلهم. وبالتالي، لا حاجة لزيادة عدد السرافيس في هذه الظروف. سائق آخر قال: بعض السرافيس الجديدة التي تم نقلها إلى خطنا تعود ملكيتها لبعض سماسرة وتجار السيارات في محافظة السويداء الذين تقصدوا في الآونة الأخيرة نقل عدد من السرافيس إلى خط مشفى - كازية بهدف الربح الأقصى كون سعر السرفيس على خطنا. يزيد عن أسعار السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية في مدينة السويداء حوالي مليوني ليرة سورية، وقد تصل إلى 4 ملايين ليرة سورية. وقد أوضح أحد السائقين كيف حدث الإضراب قائلاً: منذ الصباح الباكر قمنا بإيصال جميع الركاب من طلاب وموظفين إلى أماكن عملهم وبعدها قمنا بالتوقف عن نقل الركاب بشكل كامل وترك السرافيس على الموقف المخصص لنا وتوجهنا إلى مكتب السيد محافظ السويداء لشرح أسباب الإضراب والتأكيد على مطلبنا بسحب وإيقاف السرافيس العائدة للتجار الذين يقومون برفع أسعار السرافيس من خلال نقلها إلى الخطوط الأكثر ركباً لوجود بعض الدوائر الحكومية ومجموعة من المدارس والهدف تحقيق أرباح خالية من تعب السائقين الفقراء. أحد السائقين الغاضبين أصر على الحديث

إلينا حيث قال: «إننا على باب الله وقطع الأرزاق من قطع الأعناق عم نركض لنطعمي ولادنا لقمة حلال مجبولة بالدم والقلة والشحار وفوق الموت عصة قبر هلكتنا التجار وسماسرة السيارات سرقوا لقمتنا ولقمة ولادنا، كل يوم يبنقلو سرافيس من خطوط ثانية ليربحوا ملايين الليرات من قدامنا، الوضع ما عاد بيتحمل ليهك نازلين ناخذ حقنا بأيدينا والرزق على الله امسخ من القرد ما خلق الله» قاسيون تحدثت إلى رئيس مكتب نقابة النقل سليم العريبي الذي بدوره صرح قائلاً: بالبداية نحن مع السائقين في مطالبهم المحقة والمشروعة ونكبر فيهم التحلي بالوعي والمسؤولية وعدم الانجرار للفتنة التي حاول البعض استثمار الإضراب المشروع والمطالب المحقة للسائقين الذين ضاقوا ذرعاً بممارسات تجار الأزمات، وخلق الصدام الأهلي، وأضاف العريبي موضحاً لقد تم سحب جميع السرافيس العاملة في محافظة السويداء، والتي كانت تعمل قبل الأزمة في محافظتي دمشق وريف دمشق

السؤال الأساس المطروح اليوم بقوة في حياة السوريين لصالح من يعمل جهاز الدولة؟

السرافيس المذكورة تلبية لمطلب السائقين المحق والمشروع. وقد عادت الحركة إلى سابق عهدها وبدأ السائقون بالعودة إلى نقل الركاب. بالمحصلة، تم فك الإضراب بعد تنفيذ مطالب السائقين المضربين، السؤال الأساس المطروح اليوم بقوة في حياة السوريين لصالح من يعمل جهاز الدولة؟ وهل هذه الدولة تخدم الشعب أم أن الشعب السوري صاحب الجلالة يخدم هذه الدولة؟ والأهم من يدفع رواتب الموظفين في جهاز الدولة؟ أليس الناس من تدفع هذه الرواتب؟ إذن في نهاية المطاف مادام هذا الموظف مُعيناً من الشعب ويأخذ راتبه من الشعب، فإن الدولة هي التي تخدم الشعب وليس الشعب من يخدم الدولة! وبالتالي، أليس من حق الشعب محاسبة ومراقبة جهاز الدولة كونه الدافع الأساس لرواتب موظفي جهاز الدولة، وهو من يعينهم، وبالتالي، يجب أن يحاسبوا من قبله ولن يصح إلا الصحيح في نهاية المطاف، فالحياة لا تقبل الفراغ ومن أوجد هذا الفراغ يتحمل مسؤولية وجوده.

من قبل وزارة النقل، وتمت إعادة هذه السرافيس والبالغة عددها 280 سرفيساً إلى المحافظات المذكورة أعلاه، مما شكل نقصاً حاداً في عدد السرافيس العاملة على بعض الخطوط الداخلية في مدينة السويداء، وقد قامت لجنة السير الرئيسية في محافظة السويداء، التي يرأسها السيد المحافظ بنقل عدد من السرافيس من خط الساحة - كراجات بناء على طلب أصحابها إلى خط المشفى الوطني - كازية، وبتاريخ 2019/9/29 قام سائقو السرافيس على الخط المذكور بالإضراب والتوقف عن نقل الركاب احتجاجاً بعض السرافيس العائدة ملكيتها لبعض تجار السيارات وعددها ستة سرافيس تحديداً، وقاموا بالتوجه إلى مبنى المحافظة، ولقاء السيد محافظ السويداء لشرح أسباب الإضراب والتأكيد على ضرورة إعادة السرافيس المشار إليها إلى خطوطها وإيقاف التلاعب من قبل تجار السيارات، والتدقيق في السيارات المنقولة، وكلفت من السيد المحافظ بمتابعة الموضوع وإيقاف عمل

السؤال الذي يتبادر للذهن جراء بلاغ الحكومة كيف تقدر المبالغ المطلوبة رصدها في ميزانياتها كأجور، طالما لا تعلم ما هو العدد الفعلي للعاملين في الدولة؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها جراء هذا الطلب الغريب؟ كان بإمكان الحكومة الطلب من التأمينات الاجتماعية معرفة ما تريد كون عمال وموظفي قطاع الدولة مسجلين في التأمينات، وبياناتهم بهذا الخصوص دقيقة لا مجال للخطأ بها، وهذا الأمر لا ينطبق على عمال القطاع الخاص، حيث جلهم غير مسجل بالتأمينات نزولاً عند رغبة أصحاب الجلالة أصحاب الأموال والثروات التي لا يقبلون أن تنقص منها نسبة من أرباحهم ليسجلوا العمال حفاظاً على حقهم، عندما يهرمون ويصبحون بحاجة إلى المبلغ الذي قد يقبضونه بعد سنوات مديدة من العمل وفناء الجسد. وأخيراً، ليس لنا إلا أن نقول «اللهم لا نسالك رد القضاء بل نسالك اللطف فيه».

وخاصةً مستوى معيشتهم، بعد أن أكلها النسيان والحرمان والآن استفاقت الحكومة من غفوتها الطويلة أو انشغالاتها الكثيرة في تأمين مستوى لائق بحياة كريمة تليق بعلية القوم ممن أمثالت جيوبهم وبنوكهم من حق الغلبة في أن تكون لهم لقمة هنية، ولكن ما العمل الآن جاء دور هؤلاء في أن تلتفت الحكومة بلفتتها الكريمة، وأول الألف ميل تبدأ بخطوة، والخطوة التي ألهم الله بها الحكومة هي أن تعرف ما لديها من عمال وموظفين لتقوم بعدها بالخطوة التالية، ولا ندري متى وكيف؟ ولكن أملنا بالله كبير بأن يهديها الله إلى سواء السبيل، وتنتظر بعين العطف والرضى عن المحرومين وأبناء السبيل، وطبعاً بعد التأكد التام من أنها قامت بواجبها تجاه أصحاب النعم والمتخمين، لأن رضاهم هو واجب علينا، وإغضابهم شيء غير مستحب يعرض المحرومين للعقاب وعظام الأمور.



العاملين لديها في القطاعات المختلفة من أجل زيادة أجورهم، وهي العالم بأحوال الرعية وشؤونها والساهرة على مصالحهم

وقد يكون هذا الطلب مستغرباً من حيث الشكل ولكنه ضروري لها من حيث المضمون باعتبارها تعد العدة من أجل معرفة عدد

الحكومة تطلب؟

أرسلت الحكومة مؤخراً بلاغاً إلى كافة الوزارات والدوائر التابعة بلاغاً تطلب فيه موافاتها بأعداد العاملين لديها ضمن مدة زمنية محددة ليكون لديها قاعدة بيانات عن عدد العاملين بالجهات التابعة لها

دليقان: تشكيل اللجنة انتصار للسوريين ولثلاثي أستانا



إلى دستور جديد. هذه المسألة حين نذهب إلى نقاشها الفعلي - مسألة الدستور، هي مسألة ليست مسألة سياسية بالمعنى البسيط بمعنى موقف سياسي محدد، هل نعدل أم نغير. هنالك في النهاية مجموعة قوانين ينبغي دراستها على أساس ما هو شكل سورية القادم بكل مفرداته، وحين يدخل السوريون في النقاش في هذه القضية تصبح هذه المسألة برأبي ثانوية، هل نحن باتجاه تعديل أم باتجاه تغيير؟ لأن أبسط تعديل في النهاية سيكون تغيير، وبالتالي، ستكون أمام دستور جديد وليس أمام دستور 2012 كمحصلة لعمل هذه اللجنة في نهاية المطاف. وبالتالي، هذه المسألة لا أعتقد أنها خلافية ولم تكن خلافية من الأساس، كانت مجرد استخدام من المتشددین في إطار تعطيل ظهور هذه اللجنة. بالنسبة لتأثير الأطراف الإقليمية المختلفة، نحن نرى أن الدور الذي لعبه ثلاثي أستانا بالدفع بتشكيل هذه اللجنة وبدور ريادي عام في حل الأزمة السورية سيستمر وسيتعزز وسيمنع المعيقات المختلفة من منع هذه اللجنة من التقدم.

وجهان لعملة واحدة

اللجنة ستزيد فعلياً من قوة كل من يريد الحل السياسي في سورية، ليس فقط المفاوضين في جنيف. ما يهم في هذه اللجنة هو الخطوة الكبيرة التي تحققت، لأول مرة سنتمكن من الجلوس إلى طاولة واحدة وفي قاعة واحدة، المعارضة والنظام. لأن المتشددین الموجودين في المعارضة والموجودين في النظام هما وجهان لعملة واحدة في النهاية، لم يكونا يريان حلاً من البداية، يريان حسناً أو إسقاطاً، ذاكراً الشعب السوري لن تضيع المواقف كلها محفوظة - الذين رفضوا سوتشي ورفضوا اللجنة الدستورية ورفضوا بيان جنيف ورفضوا 2254 ثم عادوا مضطرين إلى الموافقة على كل هذه الأمور تماشياً مع الأمور التي بانت على أرض الواقع.

خارجية. ما يجري الآن من تشكيل اللجنة الدستورية وما سيليه من خطوات في إطار التطبيق الكامل للقرار 2254، ومن المفيد ربما هنا التذكير بالبيان الثلاثي المشترك لأستانا في نيويورك يوم 24 الشهر الماضي، والذي تضمن خمس فقرات، والفقرة الأخيرة فيه قالت وضوحاً إن الأطراف الثلاثة «شدوا» على أن هذه الخطوة الحاسمة بتشكيل اللجنة الدستورية ستمهد لعملية سياسية دائمة قابلة للحياة بقيادة وملكية سورية ميسرة من الأمم المتحدة على أساس قرارات سوتشي والقرار 2254. بمعنى أن المحور ما زال تنفيذ القرار 2254. وفي النهاية عندما يدخل السوريون بالحوار فيما بينهم تكون أول خطوة عملياً باتجاه التراجع عن التحويل باتجاه أن تعود الأمور إلى الداخل السوري، بحيث يستطيع الشعب السوري في النهاية بضمانات دولية بطبيعة الحال، وبكف يد الخارج شيئاً فشيئاً عن سورية أن يقرر مصيره بنفسه.

تعديل أم تغيير؟ أم تعطيل!

بعد سنتين لا يمكن القول إن انطلاق أعمال اللجنة جرى بسهولة، جرى بصعوبة شديدة، هذا أولاً. تعقيب صغير، لا يجب أن نكون متزعجين من فكرة وجود معارضة، لأن التنوع ضمن الآراء السياسية في المعارضة هو غنى لها وغنى للحياة السياسية في سورية. لا نريد أن نستنسخ نموذج الحزب القائد في المعارضة أيضاً. بالعودة إلى سؤالك حول: هل الخلافات فعلياً ستجري حول تعديل دستور أم دستور جديد؟ وكيف ستكون التأثيرات الإقليمية في هذا الموضوع؟ أعتقد أن النقاش الذي كان مطروحاً سابقاً حول التمسك بشروط مسبقة باتجاهين سواء تعديل دستور أو باتجاه دستور جديد كان المقصود منها التعطيل، لأن بيان سوتشي منذ البداية تكلم عن الإصلاح الدستوري الذي يسمح بالذهاب بكل الاتجاهين، اتجاه التعديل أو اتجاه التغيير، وبالتالي الوصول

استضافت فضائية سكاي نيوز عربية يوم 29 أيلول الماضي، الرفيق مهند دليقان عضو اللجنة الدستورية عن منصة موسكو للمعارضة السورية وأمين حزب الإرادة الشعبية، ضمن حوار كان طرفه الآخر هو عضو اللجنة عن الائتلاف السيد ياسر الفرخان.

وفيما يلي ننشر جزءاً من المداخلات التي أدلى بها دليقان ضمن الحوار

مغتبطون لعودة المتشددین عن كلامهم

تعقيباً على مشاركة الزميل ياسر، فعلاً نحن مغتبطون الآن أن هناك أطرافاً كثيرة كانت سابقاً ترفض اللجنة الدستورية، وتقول إنها من خارج 2254، وهاجمت مؤتمر سوتشي... إلخ، والآن تطرح طرماً إيجابياً حول اللجنة الدستورية وتقر أنها فعلياً مفتاح باتجاه الحل السياسي، هذا إيجابي وينبغي المتابعة ضمنه. المسألة الثانية بما يخص الخلافات التي يمكن أن تنشأ «تفاءلوا بالخير تجدوه»، نعتقد أن هناك خلافات بطبيعة الحال ستنشأ، لكن السوريين حين يجتمعون مع بعضهم البعض أول مرة عملياً منذ بداية الأزمة أو الكارثة، يمكن لهم وخاصة في قضية من هذا النوع «قضية الدستور» التي لا تخص بشكل مباشر صراعات سياسية أنية، وإنما تخص مستقبل سورية لعقود قادمة، أعتقد أن حجم التقاطعات والمشاركات بين السوريين على اختلاف تصنيفاتهم السياسية هو حجم عالٍ يسمح بالتقدم بسرعات جيدة.

الدور الريادي لأستانا

الاختلاف بالأجنحة «بين الروس والأمريكان» موجود وقائم منذ بداية الأزمة، وهذا ما كررنا الحديث عنه مراراً، وأيضاً تشكيل اللجنة كما تفضل الأستاذ ياسر من البداية وحتى الآن هي مشروع ليس روسياً فقط، هو مشروع لثلاثي أستانا، وما جرى هو انتصار لهذا

الثلاثي، وهو تحقيق خطوة باتجاه الحل. ورأينا هو أن المجموعة المصغرة - الغرب وبشكل خاص واشنطن كانت تعيق الوصول إلى هذه اللجنة بأشكال مختلفة وبمساعدة المتشددین من الأطراف المختلفة. ولكن القول بأن اللجنة كانت ضمن ما يسمى المشروع الروسي بأنها كانت فقط تعديلاً للدستور، وأنها تحت قبة البرلمان أو مجلس الشعب في سورية وإلى ما هنالك، هذا الكلام يناقض الواقع ويناقض بيان سوتشي الختامي نفسه، وعمر هذا البيان بات الآن حوالي سنة وتسعة أشهر، يقول البيان لسوتشي «إن ميسر اللجنة هو المبعوث الدولي الخاص وتقوم على أساس القرار 2254»، فليس ما جرى الآن هو جديد، بالعكس المشروع نفسه هو ما تم تحقيقه فعلياً خلال الفترة من المماثلة والعلاقات المختلفة. بالتالي، علينا أن نعترف أن ثلاثي أستانا استطاع أن يأخذ الدور الريادي والدور القيادي في عملية حل الأزمة في سورية ولذلك سرتى تسارعاً في عملية الحل، لأن الطرف المعطل بات اليوم أضعف ليس في سورية فقط وإنما على المستوى العالمي.

بداية إنهاء التدويل

أعتقد أن ما سيجري هو العكس تماماً، بمعنى أن الأزمة السورية بتطورها التاريخي انتقلت فعلياً من أزمة داخلية شيئاً فشيئاً باتجاه التدويل. وقمة التدويل عملياً هي الوصول إلى القرار 2254 الذي كانت وظيفته الفعلية هي العودة عن هذا التدويل والسماح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه دون تدخلات

اللجنة ستزيد فعلياً
من قوة كل من
يريد الحل السياسي
في سورية ليس
فقط المفاوضين
في جنيف

د. جميل: اللجنة الدستورية مفتاح الحل، وعلى الأطراف



أجرى د. قذافي جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، مؤتمراً صحفياً يوم الأربعاء الماضي (2 تشرين الأول/ 2019)، في مركز وكالة روسيا سيغودنيا الإعلامي في العاصمة الروسية موسكو، وضح خلاله رؤية منصة موسكو للمستجدات السياسية بما يتعلق بحل الأزمة السورية، وبشكل خاص حول تشكيل اللجنة الدستورية، ومعاني هذا الإنجاز، وما الذي يمكن أن يجري ضمنه وبعده.

وبدأ المؤتمر بأن وجه مدير الحوار مجموعة من الأسئلة الافتتاحية، أجاب عنها د. جميل في متن كلمته الافتتاحية. فيما يلي تنشر قاسيون، نص الكلمة التي افتتح بها د. جميل المؤتمر، علماً أنّ المؤتمر منشور كاملاً بصيغة الفيديو في موقع قاسيون الإلكتروني kassioun.org

يجب إنهاء معاناة اللاجئين

لقد طرحتم عليّ عدداً من الأسئلة التي تشمل جميع نواحي هذه المسألة، ولكن قبل أن أبدأ أود التحدث عن الفكرة التالية: ندخل شتاءً جديداً. قبل عام كنت هنا وقلت إن الأزمة السورية تتطلب الحل لأسباب عديدة وأولها اللاجئين، الذين بالملايين، ويعيشون في أوضاع غير إنسانية، والذين سيعيشون شتاءً آخر في ظروف مأساوية، برد، نقص دواء، وحتى الجوع، هذه المأساة أما أن لها أن تنتهي؟

الغرب بموقفه - على الأقل الذي يمكن وصفه بأنه غير مفهوم - يشترط عودة اللاجئين ببدء الحل السياسي، وأنا أعتقد في الظروف الحالية إذا لم يفعل السوريون هم أنفسهم معارضة ونظاماً ما يجب أن يفعلوه لحل هذه المأساة فهي لا يمكن أن تتقدم قيد أنملة إلى الأمام. مع الأسف الشديد فإن هذه القضية ليست بعد ضمن الاهتمامات الأولى الفعلية العملية للطرفين وللاطراف السورية، إذا كنا نريد الحديث عن الحل السياسي أنه سيدفع حل هذه القضية إلى الأمام فذلك صحيح، ولكن يجب عدم اشتراط هذا الموضوع بالحل السياسي، لأن قضية اللاجئين هي

بمنطق الأمور أن تقوم الأطراف السورية هي بالضغط على الأطراف الدولية من أجل تسريع الحل السياسي وحل الأزمة السورية، لأن في الميزان حياة ملايين السوريين، لن أتحدث عن الجانب الاقتصادي والليرة السورية وارتفاع الأسعار ومشقات المعيشة، أنا أتحدث عن أضعف نقطة والتي تسبب لنا الألم الأكبر، ملايين السوريين الذين يعيشون في المخيمات في ظروف لا إنسانية، وأيضاً شتاءً آخر... الشتاء على الأبواب، بماذا نفكر؟ ماذا نفعل؟ أين الضمير الإنساني عند المجتمع الدولي وعند السوريين المسؤولين عن هذا الموضوع والذين يتحملون المسؤولية المعنوية والسياسية؟ لذلك أرفع صوتي وأقول إن هذه القضية هي ما فوق سياسية وهي قضية إنسانية يجب أن تخضع لها كل الاعتبارات الأخرى على الإطلاق.

مكان اللجنة ضمن الحل السياسي

نذهب إلى موضوع الدستور والدستورية، هناك نقاش حول العديد من النقاط، وطرح السيد دافيدوف بعضها «مدير الحوار»، أريد أن أبدأ من فهم مكان اللجنة الدستورية في قضية الحل السياسي، لكي نفهم المسألة أريد أن أذكركم بما قاله ثلاثي أستانا في نيويورك - وزراء الخارجية الثلاثة، روسيا وإيران وتركيا - في اجتماعهم الأخير في البند الخامس من بيانهم المشترك يجيبون عملياً عن السؤال الذي طرحته الآن، ما مكان الإصلاح الدستوري في ما يجري، «شددوا على أن هذه الخطوة الحاسمة (تشكيل اللجنة الدستورية) ستمهد الطريق لعملية سياسية قابلة للحياة ودائمة بقيادة وملكية سورية وميسرة من الأمم المتحدة تماشياً مع قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن 2254». أي أن اللجنة الدستورية ليست كما يصورها البعض على أنها نهاية المطاف، وليست كما يصورها البعض الآخر في الطرف النقيض أنها لا شيء؛ اللجنة الدستورية هي

العملية السياسية
مطلوب منها إخراج
سورية من الأزمة
نهائياً وإعادة بنائها
وإعمارها...

مدى جدية الأطراف

لنظر إلى كلمة السيد وليد المعلم «وزير الخارجية السورية» في الأمم المتحدة، لم ينبس ببنت شفة عن 2254. لننظر ما قاله نصر الحريري قبل أن يذهب إلى نيويورك، قبل اجتماعات الجمعية العامة من أجل لقاء المجموعة الصغيرة «الغربية»، فقد دعا قبل ركوبه الطائرة إلى نيويورك إلى عدم تشكيل اللجنة الدستورية، ووضع شروطاً مختلفة لها، وقد غير كلامه طبعاً بعد 24 ساعة بعد أن رأى الأجواء، لكن ما حدث حدث.

أنا أتحدث هنا عن النوايا، أتحدث عن الإرادة، الإرادة عند الأطراف السورية المختلفة المرتبطة بالأزمة السورية ما زالت ضعيفة جداً لحل الأزمة، وأنا أقول لكم: لولا الدور الأساس القيادي الذي لعبه ثلاثي أستانا في تشكيل اللجنة الدستورية، لم تكن لتتشكل أبداً، أستانا لعبت دوراً أساسياً في تشكيل هذه اللجنة، وفي الضغط على الطرفين السوريين في نهاية المطاف، بينما كان المطلوب

مفتاح لعملية سياسية كانت متوقعة ومجمدة طوال الأزمة السورية، هذه العملية السياسية هذه خطوتها الأولى، وأمامنا الألف ميل، ولكن المهم أنها ستطلق رسمياً في يوم 30 أكتوبر، اليوم الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة يوم اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف. لذلك الإصلاح الدستوري واللجنة الدستورية يجب النظر إليهما في إطار القرار الدولي 2254 الذي يقول بالدستور والتغييرات السياسية بقيادة سورية والانتخابات. وفق هذه المنظومة يجب النظر إلى الإصلاح الدستوري والدستور، لا يجب إخراجهم عن ذلك، لذلك فقد استغرقت أن السيد وليد المعلم لم يذكر شيئاً بكلمته أمام الأمم المتحدة عن القرار 2254، هذا أمر مستغرب، فمن خلاله يمكن للكثيرين أن يستنتجوا أنه ليست هناك إرادة سياسية ليس بالنسبة للموقف من القرار بل من فحوى هذا القرار وجوهره، لأن العملية السياسية مطلوب منها إخراج سورية من الأزمة نهائياً وإعادة بنائها وإعمارها... هذا حول مكان الإصلاح الدستوري ضمن العملية، ولكن ما هو الإصلاح الدستوري؟

ما هو الإصلاح الدستوري؟

كثيرون خلال النقاش السابق كانوا يضعون العملية في إطار التغيير أو التعديل، ناس مع التغيير وناس مع التعديل، بينما في سوتشي الحديث كان يجري لا عن تغيير ولا عن تعديل، كان الحديث عن الإصلاح والإصلاح مفهوم مروحة واسعة، ليس مطلوباً من أحد من الخارج «الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة» تحديد فحوى الإصلاح الدستوري للسوريين، لأنه يكون قد أخذ مكانهم، على السوريين أن يعرفوا الإصلاح الدستوري، ما هو وماهيته في ظروفهم الملغومة وفي وضعهم الخاص وفي هذه المرحلة تماماً. وأعتقد أن كل من كان يشدد على أننا لن نذهب إلا إذا كان هناك تغيير، أو لن نذهب إلا إذا كان هناك تعديل، كان المقصود من ذلك وضع العربة أمام الحصان لعرقلة بدء عمل

السورية تحمل المسؤولية الوطنية والإنسانية لإنجاح عملها



فعلياً بمصلحة كل السوريين بغض النظر عن مواقعهم اليوم لتجاوز المأساة الإنسانية الكبرى التي لا مثيل لها في التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية، والتي يعيشها نصف السوريين والنصف الآخر يعيش أوضاعاً صعبة، يجب أن ننتهي من هذا الموضوع، ونقطة الانطلاق بداية عمل اللجنة الدستورية الفاتحة لعملية سياسية واسعة وعميقة كما قال بيان وزراء الخارجية الثلاثة من أجل خروج سورية من الوضع الذي هي فيه، إلى سورية المستقبل.

الأساس القانوني للجنة الدستورية هو قرارات الأمم المتحدة أولاً «القرار 2254» وحين انتهائها من العمل يجب أن تعرض نتائجها على الاستفتاء الشعبي من أجل إقرار نتائجها.

آلية العمل

بعد أول اجتماع سيتم تشكيل اللجنة المصغرة من 45 شخصاً، 15 لكل طرف، وسيقررون آلية عملهم، ونحن وجهة نظرنا أنه بعد الانتهاء من العمل على القضايا الإجرائية، على اللجنة أن تعمل في دمشق والأمم المتحدة بالبنود الإجرائية قد طلبت ضمانات لكل أعضاء اللجنة وأهاليهم وممتلكاتهم وهذا الأمر إذا تحقق فهو أمر مطمئن. نحن لسنا ضد أن رعاية الأمم المتحدة، ولكن نفضل إذا سمحت الظروف أن ينتقل عمل اللجنة إلى سورية مع توفر الضمانات الكافية والكفيلة بعملهم الأمن لكل أعضاء اللجنة وهذه مسؤولية الأمم المتحدة لأنه في القضايا الإجرائية التي أقرها مجلس الأمن هناك نقطة تتعلق بتوفير الحماية والأمان لأعضاء اللجنة وهذه ستكون سابقة جيدة وهامة لإعطاء الأمان لجميع المعارضين وغير الموافقين مع النظام بالجمعي إلى سورية والعمل على نقطة مركزية هامة هي اللجنة الدستورية لعلها تكون فاتحة الحل السياسي الحقيقي في البلاد.

يعني ذلك توسيع اللجنة أم ماذا؟ أجب بآني لا أعرف، ولكن يمكن إيجاد أشكال لتمثيل أوسع طيف من السوريين خلال تقدم عمل اللجنة الدستورية ولكن الموجود فيها اليوم كاف لانطلاق عمل اللجنة ويجب ألا يعيق عدم وجود الآخرين فيها انطلاقتها، على العكس على الذين لم يمثلوا أن يساعدوا على انطلاقتها لأن انطلاقتها يعني عملياً حل مشكلة كبيرة بسورية، ويعني الإحاطة بهم لاحقاً في العملية السياسية.

ما هو زمان الإصلاح الدستوري؟ ماهي الفترة؟

يمكن النظر إلى الدستور الحالي الذي أخذ 4 أشهر، بالأمس كنت في برنامج بانوراما سألني ارتيوم وقلت له أربعة أشهر وقال لي لكن الوضع الآن معقد، ولم يكن هناك وقت للتفاصيل فقلت له ثمانية أشهر. والآن أقول لكم: يمكن أن يستمر عمل اللجنة لشهرين ويمكن لعشر سنوات، الموضوع هو في الإرادة السياسية لدى الأطراف، حين توفر الإرادة السياسية ليست هناك عقبات، يمكن تجاوز أرقام صياغة دستور عام 2012 إذا كنا نفكر أن لدينا لاجئين ولدينا مأساة سورية ولدينا أوضاع اقتصادية سيئة ولدينا وحدة البلاد تحت الخطر ولدينا سيادة البلاد المنتهكة من كل اتجاه، إذا فكرنا بذلك وأعملنا ضميرنا فالك يجب أن يعمل باتجاه تسريع عمل اللجنة الدستورية، العمل من الناحية التقنية لا يجب أن يستغرق وقتاً طويلاً إذا كانت لدينا إرادة سياسية مشتركة للوصول إلى توافقات منطقية تلبي مصالح الشعب السوري، إذا لم تكن لدينا إرادة حقيقية لا يمكن أن ينتهي عمل اللجنة بأربع سنوات، لأن من يريد أن يعطل سيعطل، الذي عطل اللجنة لسنتين من أجل تفاصيل أغرقنا بها حول التشكيل والقضايا الإجرائية يمكنه التعطيل أكثر عند الحديث عن المضمون، لذلك أقول إن الشيء الأساس هو الضغط على جميع الأطراف السورية من أجل أن تفكر

نحن نتعهد لاحقاً
وسنسعى من أجل
توسيع تمثيل كل
الأطراف السورية
وسنجد الأشكال
المناسبة لذلك

على توافق كبير إذا لم نقل إجماعاً. وهذا مطلوب -أعتقد- في الظروف السورية لأننا في سورية وللأسف الشديد ونتيجة لانخفاض مستوى الحريات السياسية خلال عقود طويلة منذ عام 1958 تعلمنا على سيادة الرأي الواحد، ولم يكن هناك بمعنى الكلمة في المجتمع والسياسة صراع أراء، وعندما لا يكون هناك صراع أراء تفقد أو لا تتعلم عادة وميزة التوافق، التوافق يحتاج تجربة ويحتاج جهداً عقلية الحزب الواحد فرضت منطق الرأي الواحد وهذا المرض مصاب به الجميع إن كانوا موالة أو معارضة لذلك يجب فتح طريق جديد، وأعتقد أن اللجنة الدستورية بالية عليها 75% أو بإجماع هي طريقة هامة لكي نبدأ بالممارسة العملية لتعلم التوافق بين الآراء المختلفة، والتي عليها من أجل الوصول إلى توافق، تقديم تنازلات متبادلة لبعضها البعض.

سنعمل لاستكمال المشاركة

في تشكيل اللجنة تم استثناء قوى، وناسف لذلك، كنا نتمنى أن تكون القوى الموجودة في شمال شرق سورية ممثلة، كنا نتمنى أطراف المعارضة الأخرى غير هيئة الرياض أن تكون ممثلة، ولكن هذا لم يمنحنا من تأييد تشكيلها ورأينا أنه يجب انطلاق عملها ولو بهذا الشكل لأن انطلاقتها يعني بدء العملية السياسية ويمكن خلال الوقت أن نصلح شيئاً فشيئاً شكل التمثيل الواسع النطاق لكل السوريين في اللجنة الدستورية، هذا هدف لا زلنا نضعه نصب أعيننا، ونحن من هنا نقول للذين لم يتمثلوا في اللجنة نتفهم موقفكم ولكن لا نبرره في رفض تشكيل اللجنة، إذا لم تكونوا موجودين فيها فيجب على هذه الشجرة ألا تغطي الغابة، غابة بدء العملية السياسية التي في تقدمها إلى الأمام ستفتح الطريق واسعاً للتمثيل أمام كل الأطراف لاحقاً، ونحن نتعهد لاحقاً وسنسعى من أجل توسيع تمثيل كل الأطراف السورية وسنجد الأشكال المناسبة لذلك، قد يسأل البعض هل

اللجنة وتعطيلها وهذا ما جرى، ولكن مؤخراً بدأنا نرى مؤشرات إيجابية في المقابلات من الطرفين على أنهم منفتحون على احتمالات أخرى، الذي كان يتحدث عن التعديل بدأ يتحدث عن احتمال التغيير والذي كان يتحدث عن التغيير بدأ يتحدث عن أن التعديل ممكن أن ينتج التغيير في جوهره، لذلك في التصريحات الإعلامية نرى أن هناك تقارباً نسبياً في مقاربة هذا الموضوع ولكن للأسف الشديد فإن هذه القضية وخلال سنتين من التحضير للجنة الدستورية كانت إحدى العقبات المعطلة لتشكيل اللجنة وإعلانها.

حول تشكيلة اللجنة

تتكون اللجنة من ثلاثة أثلاث، الثلث الأول شكلته الحكومة، الثلث الثاني شكلته المعارضة الممثلة بهيئة المفاوضات، وهنا أريد أن أقول وأدقق أن هيئة المفاوضات ليست كل المعارضة السورية، وهي جزء وجزء هام ولكن لا يمكن لأحد أن يقول إنها تمثل كل أطراف المعارضة، ونحن يؤسفنا ألا تكون جميع الأطراف «أطراف المعارضة السورية» ممثلة في حصة المعارضة وخاصة أولئك الذين شاركوا بنشاط سوتشي، هذا أمر غير مفهوم بالنسبة لنا، مع أننا طالبنا به. المعارضة هي أوسع من هيئة الرياض وهي أوسع من الذين حضروا سوتشي، هناك قوى لم تحضر وهي محسوبة على المعارضة. لماذا نريد تمثيل الجميع؟ نريد تمثيل الجميع كي نتناقش الدستور السوري كل أطراف الشعب السوري لأن هذا يؤمن الأرضية المناسبة لأكبر وحدة وطنية ممكنة لاحقاً، مشاركة الجميع ضرورية، وهنا لم تعد لها أهمية الأوزان والأعداد، لقد رأيت في القواعد الإجرائية أن القرارات سوف تؤخذ إما بالإجماع أو بأكثرية 75% وبالتالي أي رقم ليس له قيمة، كل الخمسين شخصاً من المعارضة أو النظام أو المجتمع المدني لوحدها ليس لها قيمة، بمعنى أن أي قرار سوف يؤخذ باللجنة بـ 75% يجب أن يحصل

الكرة في ملعب السوريين.. الضحك ممنوع!



تنتقل أعمال اللجنة الدستورية السورية، بقوامها الكامل، يوم 30 من الشهر الحالي في جنيف. ومع الانطلاقة المنتظرة، وفي ظل الإشارات الكثيفة التي ترسلها أطراف متعددة، بالاتجاهين الإيجابي والسلبي، فإن من الضرورة بمكان، بالنسبة للسوريين أولاً، أن يكون لديهم تصور واضح عن أهمية هذه الخطوة وكيفية التعامل معها...

■ سعد صائب

للمرة الأولى!

اليوم الأول لانعقاد اللجنة، سيكون تاريخ اللقاء المباشر الأول بين المعارضة والنظام، رغم أنه لا يمكن القول إن المعارضة بأكملها ممثلة ضمن اللجنة، ولا حتى القول إن القوائم الثلاث كلها المشكلة للجنة تقدم تمثيلاً كاملاً لكل التنوع السوري، ولكن رغم ذلك فإنها تقدم معاً درجة تمثيل جيدة كمنصة انطلاق نحو تمثيل الجميع، وأهم من ذلك، فإنها درجة تمثيل ضمن لقاء مباشر وليس عبر وسطاء. إن هذا اللقاء يعني إقراراً عملياً من الأطراف المتشددة، بأن الشعارات التي تمسكت بها طوال السنوات الماضية، والتي تأسست على فكرة القضاء المبرم والنهائي على الطرف الآخر، أن هذه الشعارات كلها، والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في تعميق النزف السوري، وفي تعميق الكارثة الإنسانية، قد ذهبت الآن أدراج الرياح.

اللقاء يعني أيضاً أن موافقة الأطراف الشكلىة على القرار 2254، والذي يتمحور حول حق الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه، ويمر عبر آلية التوافق بين الأطراف المتصارعة، قد انتقلت الآن إلى موافقة عملية واضطرارية، لأن العاقل كما يعرف أن هناك ضمن الأطراف المختلفة من يحمل رؤية وطنية حقيقية، ورغبة حقيقية في الحل، فإن أولئك الذين لا مصلحة لهم بالحل انطلاقاً من مصالحهم الضيقة، لم يوافقوا وبنحروا في العملية إلا تحت ضغط الأمر الواقع، وبتأثير العمل النشط والجاد لثلاثي أستانا، وخير دليل على ذلك هو مجرد إلقاء نظرة سريعة على تصريحات المعطلين حتى قبل أيام من إعلان اللجنة، بل وحتى بعد تشكيلها... وهي تصريحات واضحة لا لبس في نواياها التعطيلية.

ثلاثي أستانا والمصغرة

ليس جديداً القول أيضاً، وهذا ما بات يعترف به القاصي والداني وخاصة أولئك المقربين من المجموعة المصغرة الغربية «الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، السعودية، مصر، الأردن»، إن تشكيل اللجنة مثل انتصاراً لثلاثي أستانا «روسيا، تركيا، إيران»، وللصين من خلفهم، في وجه محاولات التعطيل الغربية. وما يمكن إضافته هنا، هو أن هذا الإنجاز يمثل تعبيراً إضافياً عن حقيقة موازين القوى الدولية على الأرض، ليس في سورية فحسب، بل وعلى المستوى العالمي أيضاً، وهو ما سينعكس بشكل أوضح في طريقة حل الأزمة السورية، والتي ستتحوّل كما أشار الرئيس الروسي في فالداي مؤخراً إلى «نموذج لحل الأزمات في المنطقة».

إن الجوهر الأعمق لهذه الفكرة، فيما نعتقد، هو أن كل الأزمات التي تعيشها آسيا وإفريقيا، والتي ترتكز إلى التركة السامة للاستعمار الأوروبي، وإلى الدور النشط الغربي في تفعيل تلك التركة من فوالق وانشقاقات بين الإخوة، من فوالق طائفية وقومية ودينية وغيرها، إن كل هذه الأزمات ستجد حلها عبر العمل على مسألتين متصلتين، الأولى هي إبعاد تأثيرات الأعراب عن المنطقة والثانية هي الوصول إلى توافقات بين شعوب المنطقة ودولها، تتقلها نحو تعاون أخوي يصب في مصالح شعوبها، وهو الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه دون تغييرات جذرية تضعف إلى حد الإنهاء، وعلاء الغرب والمترقبين به تجارياً، والفاسدين الكبار بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب إطلاق الحريات السياسية بشكل حقيقي يتم من خلاله تفعيل دور الناس في الدفاع المباشر عن مصالحهم ومصالح دولهم...

إن قدرة اللجنة على الوصول إلى توافقات وبسرعة كبيرة ولعمل بشكل جدي ويومي هي قدرة عالية في حال توفرت الإرادة الوطنية الحقيقية

الفرصة التي لن تضيع

عبر عمر الأزمة السورية الطويل والثقيل، مرت فرص عديدة كان يمكن للسوريين فيها استرجاع زمام الأمور ودفع الأزمة نحو المخرج، ابتداءً من الأشهر الأولى في 2011. لكن في كل مرة، كان يجري تضيق هذه الفرصة على يد المتشددين، ولأسباب مختلفة بينها القصور المعرفي لدى البعض من هنا ومن هناك، والذين كانوا يظنون أن الأمور ستعود إلى سابق عهدها، أو أنها ستتغير بسلاسة وسهولة إلى حيث يريدون وببذرة الغرب ووزنه، وبينها أيضاً أن الفاسدين الكبار وتجار الحروب لم يريدوا يوماً الذهاب جدياً إلى حل الأزمة، لأن ذلك يعني بالنسبة لهم إغلاق «باب رزقهم»، لذا فضلوا أن يستمر قطع أعناق السوريين، على أن ينغلق ذلك الباب...

ضمن كل هذه الأحداث، ومع كل فرصة جرت إضاعته لإعادة الحل ومركز الثقل نحو الداخل، كان المتدخلون الخارجيون، والغرب بالدرجة الأولى، يجدون منافذ إضافية لتعميق تدخلهم وتعميق تدويلهم للمسألة، حتى وصلنا إلى نهاية عام 2015، والتي شهدت أمرين كبيرين: الدخول الروسي المباشر على خط محاربة الإرهاب، الذي كان على وشك إنهاء الدولة السورية، وإصدار القرار 2254. ويمكن القول إن صدور هذا القرار كان قمة مرحلة التدويل، وأنه قد وضع الأساس الأولي للرجوع عن هذا التدويل بتبنيته مبدأ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

أستانا

تثبيت مبدأ حق تقرير المصير، كان عاملاً مهماً وأساسياً، حكم الفترة التي استمرت منذ بدايات 2016 وحتى الآن، ولكن نقله إلى حيز التطبيق العملي، وفي ظل الرغبة الغربية الواضحة في استمرار الأزمة والعمل على تضخيمها وتحويلها إلى صاعق انفجار للمنطقة بأسرها، في إطار محاولاته إشغال الخصمين الكبار، لمنعهما من المضي قدماً في إرساء عالم جديد، في ظل ذلك كله فإن التطبيق العملي كان بحاجة إلى ابتكار أدوات

جديدة، لتدعم تنفيذ القرار، وهنا كانت أستانا، والتي استطاعت عبر ثلاث سنوات، تحجيم الإرهاب إلى حدود ضيقة، وتحجيم العنف والحرب إلى حدود دنيا أيضاً، وصولاً إلى الحد الكافي لإطلاق العملية السياسية التي لا يمكن دونها وضع النقطة الأخيرة في السطر الأخير من كتاب الأزمة ومن كتاب العنف. وضمن هذا المسار نفسه، عقد مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري الذي وضع أساس اللجنة الدستورية التي نتحدث عنها اليوم.

الكرة في الملعب السوري

مع تشكل اللجنة الدستورية، فإن المفتاح الضروري لفك القفل الأول للباب العملاق المسدود في وجه الحل، قد بات اليوم بيد السوريين، وعليهم أن يمسكوه بقوة وأن يديره في القفل.

إن قدرة اللجنة على الوصول إلى توافقات، وبسرعة كبيرة، ولعمل بشكل جدي ويومي، هي قدرة عالية في حال توفرت الإرادة الوطنية الحقيقية، فالمسؤولية الأولى اليوم باتت على عاتق السوريين ليشقوا طريق خروجهم من الأزمة بعد أن ساهمت أستانا إسهاماً كبيراً في إزالة عراقيل عديدة وضخمة من هذا الطريق.

لن يكون بمقدور أحد منع اللجنة من التوافق، ومنعها من العمل بصديق، الأمر بأكمله بيد السوريين، وكل من سيعمل ضد الوصول إلى التوافق وضد تسريع إنجاز اللجنة لعملها، سيكون قد أعلن نفسه صراحة عدواً للشعب السوري.

لا يغفل عاقل أن متشددتين من الأطراف المختلفة، لا ينظرون إلى اللجنة إلا بوصفها مكاناً لتضييع الوقت، ولكن لا يغفل عاقل أيضاً، أن انكسار إرادة التعطيل الغربية على المستوى الدولي، هو فرصة للوطنيين السوريين - أيًا يكن مساهمهم السياسي، وأياً تكن القائمة التي دخلوا اللجنة على أساسها - للدفع نحو كسر إرادة التعطيل الداخلية، بما يسمح بإدارة المفتاح في القفل، وصولاً لفتح الطريق واسعاً أمام التنفيذ الشامل للقرار 2254، أي للشعب السوري لكي يقرر مصيره بنفسه.

شبكة النت والنوايا المبيتة

منذ منتصف أيار الماضي تقريباً، عانى مستخدمو تطبيق «الواتساب» في سورية من مشاكل في إرسال واستقبال الرسائل العادية والمصورة والصوتية، وتلاها مباشرة مشكلة مشابهة لتطبيق «المسنجر» التابع لشركة «فيسبوك».

■ داريت السكري

تتعاقد مع شركات الخدمات على الإنترنت؟.. هل يستطيع حضرة المدير الشرح كيف كانت تعمل التطبيقات كل تلك المدة؟.. مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق الواتساب مجاني، وكلمة تعاقد وكأنها بدعة على هذا الصعيد لا أساس لها، باستثناء ما يمكن أن تفتحه من بوابات لاحتكار جديد ربما. وقد نفى مدير الإدارة أيضاً خلال تصريح له عن الشائعات حول نية وزارة الاتصالات «منع المكالمات المجانية عبر تطبيقات الموبايل، مبيناً أن مثل هذا الإجراء ممنوع من الناحية القانونية».

بطء وسوء خدمة

وفي هذا السياق، لا يمكننا أن ننسى ما يعانيه المواطن السوري من بطء شديد في الشبكة العنكبوتية، بالتزامن مع الإعلان والترويج عن تقديم خدمة «فايبر نت» التي ستنافس ADSL في سورية نحو إلغائه ربما، بحجة الحاجة العالمية التي تفرض زيادة في سرعة الإنترنت وجودتها التي لم تعد تتناسب مع البيانات في كل دول العالم!! ولكن ما شهدناه في الحقيقة هو انخفاض كبير في سرعة الإنترنت وسوء خدمات لبعض التطبيقات. بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار «فايبر نت» غير متناسبة مع أغلب شرائح المجتمع السوري، حيث تتراوح الاشتراكات حسب السرعات كالتالي: «أسعار خدمة الفايبر نت المنزلي 14,800 ليرة لسرعة 8 ميغا، و17,800 ليرة لسرعة 10 ميغا، أما سرعة 16 ميغا فبسرعة 32,800 ليرة،

وقد تم حل المشكلة جزئياً عن طريق برامج VPN «برامج كاسر البروكسي». أوضح مدير الإدارة الفنية في الشركة السورية للاتصالات، في تصريح سابق له، أن سوء خدمات بعض التطبيقات مثل «الواتساب» يعود إلى السيرفر الأمريكي، وأنه تم خنق السيرفر على سورية بسبب الحصار الذي ما زالت البلد تعانيه حتى الآن، نافياً تلقي السورية للاتصالات أي شيء بخصوص حجب تطبيقات الدردشة، أو إلغاء مكالمات الإنترنت من قبل «الهيئة النازمة لقطاع الاتصالات والبريد». وكان رد أحد المواطنين على صفحات فيسبوك «بس يقرروا ببشغل الواتساب وبتروح كل الاختناقات والضغط على جودة النت...».

أخذ ورد بين المسؤول والمواطن

صرح مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات مؤخراً نقلاً عن بعض وسائل الإعلام: «إن بطء بعض التطبيقات مثل «واتساب وماسنجر» سببه مصدر التطبيقات وهو خارج سورية، ولا يمكن للشركة السورية للاتصالات التحكم به، لعدم وجود عقود مع الشركات صاحبة التطبيق، مشيراً إلى أن مهمة شركة الاتصالات نقل خدمة الإنترنت وليس محتواه». فكان رد أحد المواطنين على هذا التصريح «كلام غير دقيق.. هل يجب على كل دولة أن



حجب المكالمات الصوتية ومكالمات الفيديو عن تطبيقات التواصل قيد الدراسة، كما سبق وتم الحديث عن الباقات والاستخدام العادل للشبكة، وجرى تأكيده مؤخراً.

ويؤسفنا نقل رد أحد المواطنين على إحدى صفحات فيسبوك «لا بكير لسا! من أسوأ الوزارات.. اتصالات زفت.. ولسه لا نية!! بس ما تكون عم تعمل تحضير نفسي منشان الزيادة؟!».

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل كل ما جرى ويجري هو تحضير وتمهيد للمواطنين عما يراود فعله وفرضه في المستقبل على مستوى الخدمة والأسعار؟!

وتبلغ أجور التركيب لمرة واحدة 9 آلاف ليرة تشمل وصلة ضوئية لمسافة 20 متراً. وبالرغم من هذا فإننا شهدنا ارتفاعاً في أسعار ADSL أو ارتفاع الاشتراكات في الشبكات النحاسية.

فعن أية حاجة عالمية يتم الحديث؟ لطالما أن هذه الخدمات لا تتناسب إطلاقاً مع المستوى المعيشي المتدني للواقع السوري، ويتم احتكارها واستخدامها لتطبيق على أنفاس المواطن أكثر فأكثر!!

تمهيد

وفي هذا الصدد، يذكر أن السورية للاتصالات أعلنت في تشرين الأول 2018، أن موضوع

معاناة أهالي ضاحية قدسيا من المواصلات



■ مراسل قاسيون

أى 200 ليرة تحت حجة أنهم سيسلكون طريقاً مختصراً، وهو طريق غير المخصص لهم «طريق القصر». في حين يتم التنافس بين السائقين لسحب الركاب إليهم، كما نقل لنا أحد المواطنين، قائلاً: دار حوار بين السائقين ليلة أمس كالتالي «- الشوفير الأول: يا أخي أنت خطك فيصل، ليش طالع زهور؟... - الشوفير الثاني: أي بدنا نستزق عند هل المسا وما في ركاب للفيصل، رح أطع من طريق القصر و200 ع الراكب...- الشوفير الأول: تعو نزلو لعندي أنا طالع من طريق القصر و150 ليرة ع الراكب...- الشوفير الثالث اللي كان أذكى منون للتين قال: علي الحال لعبي زهور وأطع من طريق القصر و100 ليرة ع الراكب...»، بالطبع أن جميع الركاب انتقلوا إلى السرفيس الأقل أجراً، لكن المفاجأة كانت بعد صعودهم أنه طلب منهم 150 ليرة لأنه سيسلك «طريق القصر»!!

نعم، هذا ما يحصل لأهالي ضاحية قدسيا مساءً كل يوم أثناء عودتهم إلى بيوتهم. ناهيك عن المنافسة التي تتم أيضاً بين سائقي السرفيس وسائقي «تكسي» - سرفيس غير المنظم» كما نقل لنا أحد المواطنين أيضاً: «بيجي سرفيس بيقف بوش التكسي

ما زال قاطنو بلدة ضاحية قدسيا يعانون من سوء خدمات المواصلات في تلك المنطقة، في ظل تحسين بعض الخدمات التي كانت تفتقرها هذه المنطقة، مثل مشكلة المياه، وخطوط الهاتف والإنترنت في بعض الجزر.

معاناة واستغلال

دخلت باصات النقل الداخلي منذ فترة وجيزة على الخدمة لتخديم أهالي الضاحية بعد الكثير من المطالبات في الفترة الصباحية وفترة بعد الظهر، والحقيقة أنها قد عالجت جزءاً من المشكلة. لكن الجزء الأكبر من المشكلة يكمن في الفترة المسائية بعد السادسة مساءً. حيث يتم استغلال المواطنين بأجور النقل من قبل سائقي السرفيس وسائقي «تكسي» - سرفيس غير المنظم» دون رقيب أو حسيب. وتصل أجور النقل في السرفيس في الفترة المسائية إلى الضعف،

خصوصاً في الفترة المسائية»، كما يتم ضبط خطوط السير، وتنظيم حركة السرفيس تحت جسر الرئيس، وضبط التسعيرة، والزام السائقين بالالتزام بها ومنعهم من الاستغلال.

كما يتوجهون إلى شركة النقل الداخلي من أجل زيادة عدد باصات النقل الداخلي، لتغطية أوقات وساعات الذروة، ولتغطية جميع الأوقات الصباحية والمسائية والليلية، وذلك عبر زيادة عدد الباصات المخصصة للنقل على خط ضاحية قدسيا، وزيادة عدد السفرات.

الشبابي»، لأن أغلب السائقين يرفضون الذهاب إلى تلك الأماكن بحجة أنها ليست من الممرار المخصص للخط. وهنا يلتزمون بالمسارات المخصصة لهم، ولكنهم للأسف لا يلتزمون بتسعيرة الأجور المخصصة لهم.

مطالب الأهالي

أهالي ضاحية قدسيا يتوجهون إلى المعنيين «لجان المرور في محافظة الريف والمدينة» - شرطة المرور - مراقبي الخطوط - بلدية الضاحية - بالإضافة إلى الرقابة التمييزية «لضبط أجور النقل

يلي عم تطلع ركاب وبيقول شوفير الميكرو لشوفير التكسي: ما في تاخذ ولا راكب، رجاع ع بيتك ما في تشتغل!». وكان المواطنين باتوا ضحايا للتنافس بين السائقين على خط ضاحية قدسيا. بالإضافة إلى أن خط السرفيس داخل ضاحية قدسيا لا يشمل كل أجزاء المنطقة خصوصاً في الضاحية الغربية. حيث يعاني الكثير من المواطنين من المشكلة، خصوصاً في الفترة الصباحية بالذهاب إلى أعمالهم، لأن منازلهم بعيدة عن الخط المخصص للسرفيس «يقطنون خارج السكن

بريطانيا وأزمة الطرق المغلقة



لا يمكننا القول بأن مشكلة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي بدأت مع الاستفتاء الشعبي في حزيران 2016 والذي صوتت فيه الأغلبية لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد، بل الأصح القول إن هذه المشكلة بدأت قبل معاهدة ماسترخت في شباط 1993 التي أعلنت ولادة الاتحاد الأوروبي أصلاً.

■ علماء ابوفراج

تشكل «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» والتي أسستها ألمانيا في العام 1951 حجر الأساس في الاتحاد الأوروبي، والتي ضمت في تلك الفترة الدول الست الأساسية في أوروبا الغربية «ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ»، ليتحول هذا الاتحاد في 1957 إلى «المؤسسة الاقتصادية الأوروبية». ورفض انضمام بريطانيا لهذا الاتحاد بضغط فرنسي مرتين على التوالي في 1963 و1967. إلى أن جرى ضم مجموعة دول جديدة في 1973 شملت بريطانيا، والتي كانت بعض القوى داخلها تعارض هذا التوجه، ولكن لم تكن أوزان قوى كهذه تسمح بإعاقه الخطوات الأوروبية والبريطانية.

■ من «كاميرون» إلى «ماي»

كان ديفيد كاميرون، والذي شغل منصب رئيس الوزراء في بريطانيا من 2010 وحتى عام 2016، وعد في إطار حملته الانتخابية في 2013 بأن يجري استفتاء شعبياً يحدد على أساسه مستقبل بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه، ونظراً لأن كاميرون كان من الداعمين لبقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي حاول التأثير على الشارع، والتأكيد على أن مصلحة بريطانيا تكمن في بقائها ضمن الاتحاد، إلا أن الخريطة السياسية في

بريطانيا تبدلت وقادت قوى جديدة على رأسها UKIP «حزب الاستقلال اليميني المتطرف البريطاني المؤسس في 1993»، وأطرافاً داخل حزب المحافظين الذي ينتمي له كاميرون حملة مضادة له، بالإضافة إلى عوامل تأثير دولية عديدة تركت بصمة كبيرة على الرأي العام البريطاني، وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجراه كاميرون في 23 حزيران 2016 لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي «51.89% لصالح الخروج مقابل 48.11% لصالح البقاء». هذا ما دفع كاميرون إلى تقديم استقالته وقال في خطابه الذي أعلن فيه هذه الاستقالة إنه «لا يرى في نفسه القبطان الذي سيقود البلاد إلى وجهتها اللاحقة... ويجب على القيادة الجديدة القيام بالإجراءات القانونية للخروج من الاتحاد الأوروبي». وهكذا انتقلت تيريزا ماي من وزارة الداخلية إلى رئاسة الوزراء بعد منافسة شرسة مع أعضاء آخرين داخل حزب المحافظين.

الخيارات المطروحة على الطاولة
قبل الخوض في تفاصيل المفاوضات التي جرت ولا تزال جارية إلى الآن، يجب الإشارة إلى الاحتمالات المطروحة، والتي يمكن وضعها تحت ثلاثة عناوين رئيسية
الخروج بدون اتفاق: في حال لم تتوصل بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق، وهذا يعني الخروج الفوري بدون

بالنسبة للاتحاد الأوروبي و«اللين» الذي لن يغير الكثير بالوضع الاقتصادي البريطاني، ولكن المشكلة أن الأوزان التي تدعم أحد هذه الطروحات تكاد تكون مساوية لما يقبلها من أوزان مما يعني المروحة في المكان.

القبطان الجديد والأشربة الممزقة

كانت إستراتيجية ماي في البداية تقضي بأن تجري سلسلة من الاتفاقات التي تضمن خروجاً سهلاً لبلادها من الاتحاد، وهذا المحاولات صدمت بالجدار الألماني الذي يعتبر أن خروج بريطانيا من الاتحاد يجب بالحد الأدنى أن يكون درساً قاسياً ليس لبريطانيا وحدها، بل لدول الاتحاد الأخرى التي باتت اليوم تبدي تمللاً منه وترتفع العديد من الأصوات داخل بلدان الاتحاد الأوروبي تنادي بالخروج منه، لذلك كان أمام ماي طريق شاق وحيد، وهو المضي ضمن بروتوكول الاتحاد الأوروبي والذي يضمن حق الدول المنضوية ضمنه الخروج الطوعي من هذا الاتحاد على أن تجري هذه العملية بموجب «المادة 50 في معاهدة لشبونة» التي تنص في جوهرها على موافقة البرلمان الأوروبي على ما يسمى «اتفاق الانسحاب» الذي يحدد كل تفاصيل الانسحاب وما يترتب عليه من التزامات، ويحدد علاقة الدولة بعد خروجها مع الاتحاد من جميع الجوانب، ويجري الوصول إلى هذا الاتفاق خلال مدة أقصاها سنتان من إعلان أية دولة من دول الاتحاد رغبتها بالانسحاب وتكون هذه المدة قابلة للتمديد ما لم تصل دول الاتحاد إلى اتفاق.

مرت مفاوضات تيريزا ماي مع الاتحاد

فترة انتقالية، ويعني صدمة بالمعنى السياسي والاقتصادي لكلا الطرفين، فبريطانيا لن تقوم بتسديد التزاماتها المالية اتجاه الاتحاد والاتحاد سيقوم بتضييق الخناق عليها بالمقابل، ويقوم بسحب استثماراته، وستكون لذلك آثار كبرى على الاقتصاد البريطاني الذي يعتمد على علاقات التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وهذا سيضر الكثير من القطاعات، مثل القطاع الصحي الذي سيعاني نقصاً سريعاً في الكوادر والمستلزمات الطبية والأدوية، والصعوبات التي ستقع على عاتق الحكومة لتأمين رواتب المتقاعدين وغيرها من المشاكل التي لا مجال للخوض فيها ضمن هذه المادة.

الخروج القاسي: ويقضي بالاتفاق مع الاتحاد على استقلالية كاملة لبريطانيا في تحديد شركائها التجاريين وتغيير كل اتفاقيات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، التي ستشكل نوعاً من أنواع الحماية للمنتجات المحلية البريطانية، ولكنها ستقابل بمعاملة بالمثل من قبل الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى مشكلة طريقة تنقل المواطنين ومصير المقيمين في غير بلدانهم «البريطانيين المقيمين في الاتحاد الأوروبي والعكس». يعد هذا الطرح نموذجياً بالنسبة لأغلب المحافظين الذين يرون فيه الضمانة لتحقيق الأهداف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. الخروج اللين: وهو فعلياً محاولة لإيجاد صيغة أكثر انفتاحاً على الاتحاد الأوروبي وتعني عكس الإجراءات التي يمكن أن تنتج عن الخروج القاسي المسبق ذكره، وهذا يعني بالنسبة للكثيرين عدم إجراء تغيير جذري.

لذلك كانت تيريزا ماي تحاول الوصول إلى توافق بين «القاسي» غير الملائم

في حال لم تتوصل بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق وهذا يعني الخروج الفوري بدون فترة انتقالية ويعني صدمة بالمعنى السياسي والاقتصادي لكلا الطرفين



الاستفادة من هذا الميل الموجود عن طريق دفع الأوروبيين إلى قفز من سفينة غارقة إلى سفينة أخرى تغرق، أي ببساطة بدل دفع الإتاتوات لبروكسل، يتم دفعها لوشنطن، هذا بالشك سيناريو جيد بالنسبة للولايات المتحدة، ولكنه كابوس بالنسبة للأوروبيين، الذي بات موقفهم يتضح أكثر، فهم اليوم أكثر اقتناعاً بضرورة الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب يخفف من قسوة العصا الألمانية والحداء الأمريكي.

اليوم تدفع فاتورة كبيرة بمقابل مردود متناقص «دفعت بريطانيا حسب بعض التقديرات 13 مليار جنيه إسترليني، صرف منهم الاتحاد الأوروبي عليها 4 مليارات فقط، هذا يعني أن بريطانيا دفعت 9 مليارات جنيه بدون مقابل ملموس»، وإذا ما انطلقنا من هذه الفكرة فسوف نصل إلى النتيجة أن توجه الدول للخروج من الاتحاد الأوروبي هو توجه موضوعي لن يتوقف، وهذا يعني تغييراً حتمياً للخرطة السياسية في أوروبا، وفي الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة

جونسون والقفز فوق التوازنات خلف بوريس جونسون تيرزا ماي وورث المشكلات نفسها، وظن جونسن أن الحل يكون بتعليقه لأعمال البرلمان الذي اعتبره معيقاً لخروج بريطانيا، وهذا ما اعتبرته المحكمة البريطانية العليا مخالفاً للقانون ولم تنتج مساعيه إلى الآن، وفي الجانب الآخر يحظى جونسون بصلاصة شديدة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يصّر على بقاء جوهر الاتفاق نفسه. لذلك تزداد ضبابية الصورة بدل أن تتضح، فالوضع حالياً يمكن تلخيصه على الشكل التالي: إما أن تقرر بريطانيا إجراء استفتاء آخر على أمل أن تقلب النتيجة، وهذا ما تعارضه الكثير من القوى السياسية والقوى في الشارع البريطاني، والخيار الثاني أن يرضخ الاتحاد الأوروبي وهذا ما يعني أن يفتح على نفسه أبواب جهنم التي بات من الصعب إغلاقها لوقت أطول، وإما أن يوافق البرلمان البريطاني على خروج لا يلي الهدف الأساس منه.

الاتحاد الأوروبي الذي وكما ذكرنا سابقاً نشأ من مبادرة ألمانية لإنشاء «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» بات عبارة عن ماكينة لسحب ثروات الاتحاد الأوروبي، والعديد من الدول الأخرى لصالح الاحتكارات الأكبر في عملية من التمرکز المتزايد للثروة، وهذا يعني أن دول الاتحاد الأوروبي

الأوروبي من جهة ومع البرلمان البريطاني من جهة أخرى بمحطات مفتاحية فحسب المادة 50 لدى بريطانيا والاتحاد الأوروبي عامان للوصول إلى اتفاق، بدءاً من 29 آذار 2017 وصولاً إلى 29 آذار 2019. وبدأت المفاوضات بين الطرفين رسمياً في 26 حزيران 2017 لكن الاتحاد الأوروبي رفض الخطة التي قدمتها ماي في 20 أيلول 2018، لتجري عليها تعديلات لصالح كفة الاتحاد الأوروبي الذي وافق على نص الاتفاق المقدم من ماي، والذي يقع في 585 صفحة، لكن الصفعة هذه المرة كانت من البرلمان البريطاني الذي أصبح الآن يملك صلاحيات واسعة تخوله قبول أو رفض الاتفاق الذي تقدمه الحكومة، وقام برفض خطة، الحكومة في كانون الثاني 2019، ورفض البرلمان الأوروبي تعديل الخطة واستمر الوضع على حاله فالبرلمان رفض خطة ماي 3 مرات على التوالي وأقر قانوناً يمنع خروج بريطانيا بدون اتفاق، وألمانيا في الجهة المقابلة تتمسك بشروط صعبة فبات الطريق مغلقاً في كل الاتجاهات وهذا ما دفع ماي لإعلان استقالتها في 24 أيار، وعبرت في تصريحات لها عن أسفها لعدم قدرتها على إنجاز الاتفاق، وقالت: «أصبح من الواضح لي الآن أن مصلحة البلاد تقتضي وجود رئيس وزراء جديد ليقود هذه الجهود»

التنين الصيني يكشف أسلحته



الأبعد مدى في العالم، حيث يصل مداه الأقصى إلى حوالي 14000 كيلومتر، أي يمكنه الوصول للولايات المتحدة الأمريكية خلال أقل من 30 دقيقة!

كما عرّض في بكين للمرة الأولى أحدث صاروخ منجنج إستراتيجي فرط صوتي من نوع «CJ-100»، ذكر الإعلام الصيني أنه يمكن استخدامه لتدمير الأهداف قوية التحصين والمخابئ تحت الأرضية. وأثناء الاستعراض قدمت الصين نسخة جديدة من قاذفاتها الإستراتيجية «إتش-6 إن» القادرة على حمل أسلحة نووية وكذلك المقاتلات «جي 20» من الجيل الخامس.

وعرض الجيش الصيني أيضاً طائرتين من دون طيار، أولاهما طائرة «دبليو زد-8» أو «استطلاع 8» التي تفوق سرعة الصوت «حوالي أربعة آلاف كلم في الساعة»، ويمكنها جمع معلومات عن حاملات الطائرات قبل إطلاق صاروخ باليستي مضاد للسفن.

مشاكل داخلية وخارجية

تزامن هذا العرض العسكري الضخم بالتزامن مع وجود عدد من الأزمات التي تعاني منها الصين، لعل أهمها هو الحرب التجارية المستعرة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من المرجح أن تستعر أكثر بعد هذا العرض، إضافة إلى مشكلة هونغ كونغ، وكذلك أزمة مضيق تايوان. كل هذه المشاكل مجتمعة

«لا توجد قوة تهز مكانة بلادنا، ولا توجد قوة في العالم يمكنها الوقوف في وجه الصين» بهذه الكلمات عبر الرئيس الصيني شي جين بينغ عن مدى القوة العسكرية التي توصلت لها بلاده، والتي شاهدها العالم أجمع من خلال العرض العسكري الصيني الأضخم من نوعه، حيث أقيم هذا العرض احتفاءً بمرور 70 عاماً على تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد زعيمها آنذاك ماو تسي تونغ.

رشا النجار

بلغ عدد التشكيلات المشاركة 59 تشكيلة وأكثر من 15 ألف عسكري، وشاركت أكثر من 160 طائرة من طرازات مختلفة و580 مجموعة من المعدات فيه، كما شارك أكثر عدد من الجنرالات في التاريخ فيه، وكشفت الصين خلال هذا العرض عن مجموعة من الأسلحة الجديدة ذات التقنيات العالية، من بينها أسلحة فرط الصوتية، وأسلحة تعتمد على تقنية الجيل الخامس.

الجديد عسكرياً

كان للصاروخ الباليستي «DF-41» الصدى الأكبر في الحديث عن الأسلحة الصينية الجديدة، حيث يتمتع هذا الصاروخ بمزايا عدة أهمها قدرته على حمل 10 رؤوس حربية، بما فيها نووية، مما يجعل اعتراضه أكثر صعوبة، والأهم من ذلك هو أنه الصاروخ العابر للقارات

طبيعي في ظل اقتصاد قوي يحتل المرتبة الثانية عالمياً، فالقدرات العسكرية والعلمية تنمو مع القدرات الاقتصادية، وهذا بالضبط ما يؤرق نوم واشنطن اليوم، ويضع أمامها الكثير من التساؤلات حول إمكانية نجاح خططها لإضعاف الصين وإرضائها. وهو ما يصنف دليلاً آخر على التراجع الأمريكي والتقدم الروسي - الصيني اللذين يرسمان ملامح العالم الجديد اليوم.

والاستقرار في هونغ كونغ ومكاو، وتعزيز التطور السلمي للعلاقات مع تايوان، ومواصلة الكفاح في سبيل إعادة توحيد الوطن الأم توحيداً تاماً» وعلى الرغم من هذه المشاكل إلا أن الصين أثبتت قدراتها العالية على المنافسة والوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في المجال التقني والعلمي وامتلاكها لتقنيات الجيل الخامس، وكل ذلك

وإن كان من الممكن وجود أسباب ذاتية لها، إلا أنها في المحصلة تخدم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية محاصرة المنافس الأقوى لها عالمياً على المستوى الاقتصادي، وإحاطته بالتوتر والفوضى قدر الإمكان، ولم تغب هذه المشاكل عن ذهن الرئيس الصيني الذي صرح ضمن خطابه في العرض العسكري قائلاً: «يجب على الصين أن تحافظ على الرخاء

سجلت الأشهر الثلاثة الماضية، التي تشكل الربع الثالث من عام 2019، أرقاماً قياسية لسعر صرف الدولار مقابل الليرة في السوق السورية، موجة مضاربة عالية توافقت مع استقرار أسعار السلع عند مستوى أعلى رفعت معها تكاليف المعيشة الشهرية في دمشق بنسبة 8% تقريباً عن نهاية شهر حزيران 2019.

360 ألف ليرة

رقم قياسي جديد لتكاليف المعيشة نهاية أيلول 2019



وفق مؤشر قاسيون الربيعي لتكاليف معيشة أسرة من خمسة أشخاص في دمشق، فإن تكاليف المعيشة قد ارتفعت بما يقارب 27 ألف ليرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية لتصل إلى 359 ألف ليرة شهرياً، لسلة استهلاك مكونة من ثمانية حاجات أساسية: الغذاء والسكن والنقل والأثاث والألبسة والتعليم والصحة والاتصالات، إضافة إلى نسبة 8% إضافية لحاجات أخرى.

الوسطية السنوية لعملية صيانة واحدة إلى 40 ألف ليرة وحوالي 3300 ليرة شهرياً.

20500 ليرة أثاث منزلي +10%

ارتفعت تكاليف الأثاث المنزلي والقطع الكهربائية تحديداً بنسبة قاربت 10%، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وكذلك ارتفعت أسعار بعض مكونات المطبخ الأساسية مثل المنظفات وغيرها.

لم تشهد المكونات الأخرى ارتفاعات مباشرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فاستقر النقل عند تكلفة 21600 ليرة شهرياً، والألبسة عند 17700 ليرة شهرياً للأسرة، وكذلك التعليم 18600 ليرة، والصحة عند تكلفة تقديرية شهرية 11 ألف ليرة، وكذلك الاتصالات 11 ألف ليرة.

لتشكل تكلفة مكونات السلة الأساسية الثمانية: 330700 ليرة شهرياً، تشكل نسبة 92% من مجموع تكاليف المعيشة بعد إضافة هامش 8% تقديرياً للحاجات الأخرى الطارئة. ما يوصل تكاليف المعيشة الشهرية إلى 359 ألف ليرة شهرياً لأسرة من خمسة أشخاص في دمشق نهاية شهر أيلول 2019.

137 ألف ليرة للغذاء والمشروبات +20%

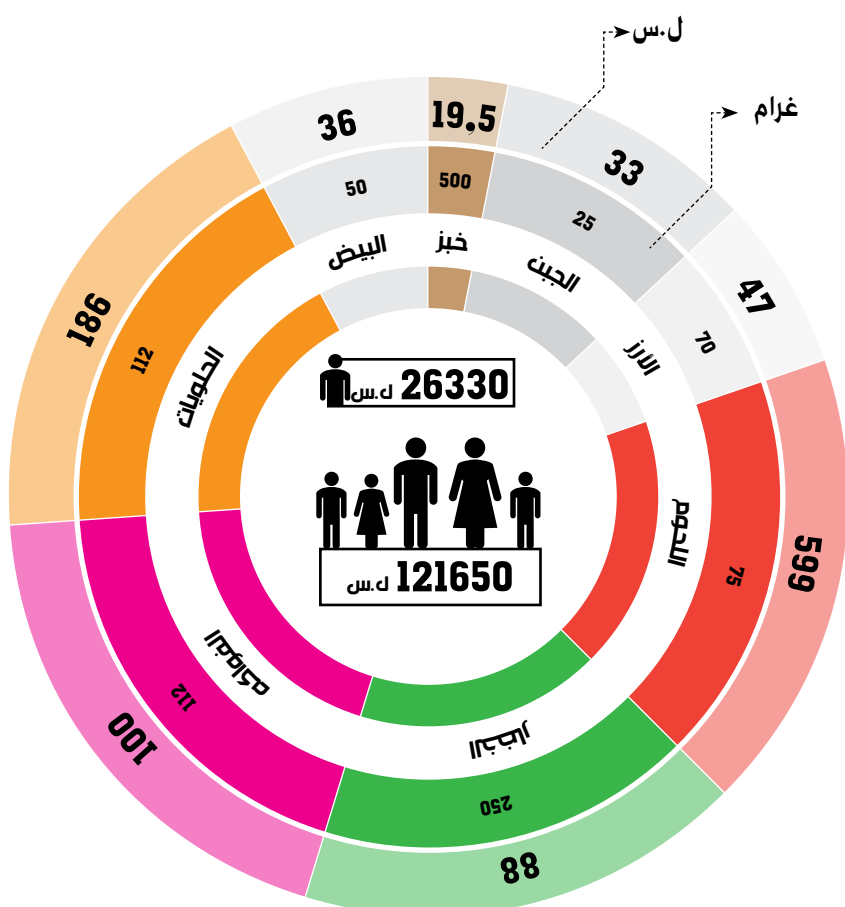
ارتفع مكون الغذاء ارتفاعاً قياسياً في الأشهر الثلاثة الماضية، وبنسبة تصل إلى 20%، وارتفاع ما يقارب 23 ألف ليرة شكل نسبة 85% من ارتفاع تكاليف السلة.

حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية المستوردة وتحديداً الأرز والسكر، والأهم ارتفعت تكاليف اللحوم بشكل قياسي ونسبة قاربت 50% تقريباً، مع ارتفاع أسعار الفروج واللحوم الحمراء.

كما ارتفعت الأسعار الوسطية لأنواع الخضار المختلفة، بينما انخفضت أسعار الفواكه نسبياً، مع انتهاء مواسم الفواكه الصيفية الأعلى أسعاراً.

93000 ليرة السكن +1%

لم ترتفع أسعار السكن من إيجارات وعقارات بشكل ملفت مع حالة من الركود العقاري، ولكن ارتفعت تكاليف مستلزمات الصيانة في المنازل بنسبة قاربت 20% في بعض الحالات مثل الدهان و10% في مواد أخرى مثل المعدات الصحية، ليرتفع تقدير الكلفة



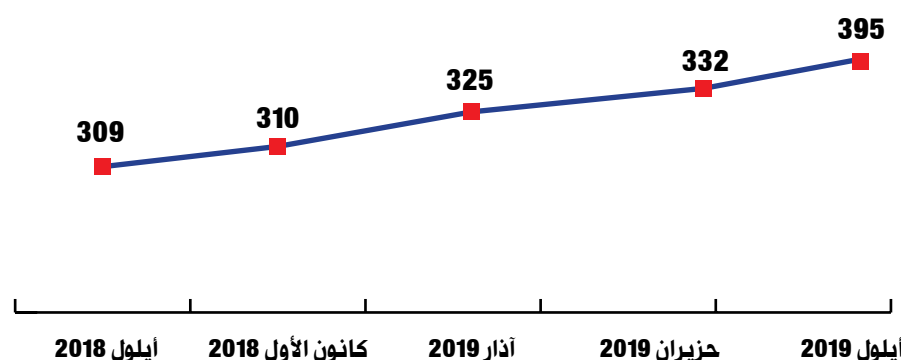
إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	6850
الشاي	1 كغ	5000
القهوة	1 كغ	3800

• 137300 ليرة تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية



تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية لأسرة من 5 أشخاص



137 ألف ليرة شهرياً للغذاء

اتجاهان ضروريان في تخفيض التكلفة



ارتفعت تكلفة سلة الغذاء والمشروبات الضرورية السورية بنسبة تقارب الـ 20% خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وارتفعت عن بداية العام بمقدار 37800 ليرة ونسبة 38% تقريباً، ما يعني أن أكثر من نصف ارتفاع أسعار الغذاء قد جرى في الأشهر الثلاثة الماضية، فاده ارتفاع الدولار وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء.

عمليات تهريب الأغنام، التي تحفزها وتوسعها فوارق السعر، ولكنها ليست عمليات واسعة وغفوية يقوم بها المزارعون، بل عمليات لمجموعات وباليات منظمة ومعروفة، وبالتالي فإن عملية التضيق عليها ممكنة بوجود إرادة لعدم خسارة هذه الثروة. أما في المناطق الخارجة عن السيطرة تماماً، فإن تقليص حافز التهريب يرتبط بفتح بوابات نقل الأغنام إلى أماكن الاستهلاك، وإعادة ربط السوق مع بعضها البعض، الأمر الذي يعني تقليص التكاليف الكبرى لإتاءات نقل الثروة الحيوانية من المناطق الشرقية إلى دمشق وغربي البلاد عموماً. الغذاء أكثر من 40% من تكاليف سلة المعيشة، وتكاليفه أربعة أضعاف الأجر الوسطي، والنتيجة أن السوريين لا يتغذون جيداً، ونقص التغذية ورياء نوعية الغذاء ظاهرة شبه عامة. وارتفاع أسعاره ليست مسألة مستعصية على الحل وتتطلب «حلولاً سياسية دولية»، بل له مفتاحان أساسيان. عزل مواد مستوردة أساسية عن تقلبات سوق المضاربة على الدولار، وهو الذي يعني سحب سوق استيراد الغذاء الاحتكارية من يد رجال مال وأعمال، «عوضاً عن إتاحة نهب استثنائي لهم ثم تغريمهم بشكل درامي بدفع دولارات قد تدفع وقد لا تدفع!...» وسحبها عبر استيراد بمخصصات من الموازنة وبسر التكلفة وتأمين بيعها في مؤسسات التجارة الحكومية. والأمر الثاني وهو الأهم عبر إيقاف استنزاف أهم ثروة غذائية محلية وهي لحوم الأغنام، بإيقاف التهريب، وإيقاف إتاءات النقل وإعادة ربط السوق مع بعضها والإنفاق على إنتاج الأعلاف ونقلها.

فمراعي المادة الجافة في البادية السورية كانت مصدر غذاء ثلثي إنتاج اللحوم الحمراء قبل الأزمة. في العام الحالي ومع إمكانية استثمار المراعي في البادية بشكل أوسع نسبياً، والظروف الجوية الجيدة وموسم الشعير الكبير، كان من المتوقع انخفاض أسعار لحوم الأغنام الحية بنسبة 15% تقريباً، ليصل سعر كغ الخروف القائم 1600 ليرة «وفق ما قدرت جمعية اللحامين في دمشق وريفها»، ولكن كانت المفاجئة بالارتفاع الحاد والسريع والمستمر في أسعارها منذ عيد الأضحى ليبلغ سعر الكغ القائم 2500 ليرة، ويرتفع سعر الهرة المذبوح إلى 8000 ليرة. الأمر الذي يتضح أنه يرتبط بتوسع عمليات التهريب المنظمة مع فرصة الربح الكبيرة المتمثلة بانخفاض تكاليفها في الموسم الحالي تحديداً، بالمقارنة مع ارتفاع المربح في بيعها خارج الأسواق السورية مع ارتفاع سعر صرف الدولار، وقد قدر البعض وصول حجم التهريب إلى حوالي 3 آلاف رأس يومياً في بعض الحالات. تبلغ أسعار رأس غنم العواس في الإقليم أربعة أضعاف سعر الرأس الحي في سورية، إذ يصل إلى 500 دولار للخروف بوزن 30 كغ، وهو ما قد يعني تدفقات تقارب 135 مليون دولار لسوق التهريب إذا ما كان معدل 3 آلاف رأس يومياً يستمر لثلاثة أشهر في السنة فقط. لا يمكن تخفيض أسعار اللحوم الحمراء دون إعادة التوازن في معروضها، أي الزيادة المنظمة لعدد الأغنام، عبر استعادة دعم واسع لعمليات تحسين الأنواع، وإنتاج الأعلاف وتسعيرها. والأهم وقبل كل شيء عبر إيقاف

تبلغ أسعار رأس غنم العواس في الإقليم أربعة أضعاف سعر الرأس الحي في سورية

مباشرة وبكميات كبيرة. وهذا قد يقلل مباشرة تكاليف سلة الغذاء الضرورية شهرياً بمقدار يقارب 30 ألف ليرة بشكل مباشر نتيجة تخفيض هذه المواد مباشرة. إن سلة مستوردات الغذاء الرئيسية يجب أن تضم: الأرز والسكر والقمح وحبوب أعلاف الدواجن وحبوب الأطفال البودرة والزيت النباتي، إضافة إلى المشروبات الأساسية، ولكن ليس عبر تمويل مستوردات المستوردين بالدولار، ليسعروها بسعر السوق، ويتضخم للتكاليف... كما يجري الآن حيث لن يكون لهذا الموضوع أي أثر إيجابي، وتحديداً أنه حتى في حالة الوصول إلى استيراد وبعقود نظامية حكومية وتخفيض التكلفة بنسبة 50%، فإن تكلفة سلة الغذاء لأسرة قد لا تنخفض تكلفتها مباشرة إلا بنسبة 22% ككل وبشكل مباشر.

تخفيض أسعار اللحوم الحمراء

إن مكونات الإنتاج المحلي أيضاً ذات تأثير كبير على السلة، وتحديداً اللحوم الحمراء والفواكه، وهي المكونات الأعلى ارتفاعاً. والأكثر إلحاحاً للحل هي اللحوم الحمراء، لارتباطها بمكونات أكثر وللنقص الحاد في استهلاكها بالقياس إلى الضرورة حيث 96% من الأسر السورية لا تحصل على الحد الكافي من حديد اللحوم الضروري. لا ترتبط اللحوم الحمراء والأغنام تحديداً، بالاستيراد إلا بنسبة من تكاليفها، وتحديداً الأدوية. بينما أعلافها الأساسية موجودة محلياً في الشعير والنخالة، وفي المراعي البرية التي شكلت صعوبة الوصول إليها في البادية تحديداً للنقص الأكبر في كميات القطيع،

نجم الارتفاع الحاد في تكاليف الغذاء خلال الأشهر الثلاثة عن ارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة مع الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار، وعن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بمستويات قياسية، الأمر الذي يرتبط بدوره بارتفاع الدولار ولكن باتجاه آخر، حيث مع انخفاض قيمة الليرة وارتفاع الدولار يرتفع كثيراً الحافز نحو تهريب الثروة الحيوانية إلى الخارج...

تخفيض أسعار الغذاء المستورد

ترتهن أسعار مواد أساسية في سوق الغذاء المحلية إلى الدولار وتقلباته، أهمها الحبوب مثل الأرز، والزيوت النباتية عدا زيت الزيتون، وحبوب أعلاف الدواجن المستوردة مثل الذرة وكسبة الصويا، والتي تشكل نسبة 70% من تكلفة كغ الفروج، بالإضافة إلى السكر، وطبعاً مكونات هامة ضمن المشروبات كالشاي والقهوة والممتة. «القمح أيضاً مستورد ولكن لا يزال سعره المدعوم في الخبز الحكومي، يعزله نسبياً عن التغيرات». وهذه المواد هي كتلة أساسية تحرك أسعار الغذاء مع كل تراجع في قيمة الليرة، وارتفاع في سعر الدولار، وهي مستوردة بأسعار احتكارية ومحكمة بتكاليف إضافية نتيجة العقوبات. ولا حل لعزل سلة الغذاء عن الدولار، إلا بعزل استيراد هذه المواد الأساسية عن منطق السوق، أي استيرادها العام وبمخصصات إنفاق حكومي لدعم الغذاء، وبكميات كافية وأسعار التكلفة، الأمر الذي قد يخفف أسعارها المحلية بنسب تقارب 50% في بعض الحالات، إذا ما تم استيرادها بغير الدولار وبعقود رسمية

تحديث الجيش الصيني خلال عقد بـ 1,9% من الناتج...



تحولت الصين إلى القوة الاقتصادية العالمية الأولى في العديد من المجالات، ولكن لم ينواكب الوزن الاقتصادي الصيني مع وزن عسكري مماثل، إن الصين تستهدف إحداث نقلة في جيشها نحو «جيش قوة عظمى» في عام 2049، بينما تسعى اليوم إلى تحديث كامل بنية جيشها حتى عام 2035... الأمر الذي لا ينفصل عن مشاريعها الإستراتيجية الاقتصادية الكبرى وتحديداً «صنع في الصين 2025»، ومشروع الحزام والطريق.

تحولات سريعة

ارتفع الإنفاق العسكري الصيني بنسبة 300% بين 2008 - 2018، وفق التصريحات الرسمية التي تقول إن ميزانية الدفاع الصينية، بلغت 177,5 مليار دولار في 2018، بينما تختلف تقديرات مراكز بحثية غربية أخرى، والتي توصل تقديرات الإنفاق الدفاعي الصيني إلى 240 مليار دولار في 2018: «وفق تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI». ولكن رغم ارتفاع هذه الميزانية إلا أن نسبتها من الناتج الصيني لم تتغير وبقيت ثابتة تقريباً عند مستوى 1,9% من الناتج. وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الإنفاق العسكري من مجمل إنفاق الحكومة الصينية انخفضت من 8% تقريباً إلى 5,5%.

وبالنسبة، ازدادت استقلالية الصين العسكرية بتسارع كبير وأصبحت قادرة على اعتماد أوسع على إنتاجها العسكري، خلال عقد من الزمن بين 2006 - 2016، حيث تراجعت واردات السلاح الصينية من 2,88 مليار دولار إلى 992 مليون دولار: بنسبة تراجع 65%. بل وزادت الصادرات العسكرية الصينية لتصبح الصين المصدر العالمي الخامس للسلاح بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تنظر بعين الخطر إلى تسارع التطور العسكري الصيني، في سياق اعتبارها الصين عدواً يهدد الأمن القومي الأمريكي، ولكن التقارير الرسمية لا تنفي العقيدة الدفاعية لا الهجومية للجيش الصيني، فالصين لا تمتلك الحافز لمجاعة القوى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية والروسية من حيث العدد، ولم تتخذ خطوات لزيادة حجم ترسانتها النووية بشكل كبير، حيث لديها رؤية بأن حجم القوة النووية غير مهم، طالما أن لديها قدرات ردع وانتقام من هجوم نووي للخصم، والصين مهتمة أكثر بتحديث وتوسيع قواتها التقليدية، للحفاظ على أهداف أمنها الإقليمي الواسع، عوضاً عن «السباق النووي». «تقرير سكرتاريا وزارة الدفاع الأمريكية للكونغرس - 2019 التطورات العسكرية والأمنية في الصين».

تركز الصين على أمنها الإقليمي، أهمها في بحر الصين الجنوبي وهي النقطة الأكثر توتراً، حيث مضيق ملقا ومنفذ طريق تجاري بحري أساس للصين وللمجمل الشرق الأقصى، فمثلاً 80% من النفط الخام يمر منه إلى الشرق الأقصى الآسيوي. بالإضافة إلى نقاط توتر على الحدود الصينية مع الهند وكشمير، وعلى الحدود مع نيبال وبوتان في الجنوب الغربي الصيني. ولذلك فإن للصين تركيزاً أساساً في قدراتها الدفاعية على القطاع البحري، حيث إن الصين أكبر منتج للسفن عالمياً، وعدا عن هذا تمتلك البحرية الصينية 300 سفينة بحرية، مقابل 287 في البحرية الأمريكية، ولكن ينبغي الانتباه إلى الفارق النوعي في هذه السفن البحرية الحربية، حيث إن النسبة الأكبر منها في الصين للسفن المرتبطة بخفر السواحل وحماية الحدود البحرية، وليس السفن الهجومية.

تحديث الجيش الصيني

لدى الصين نقاط ضعف في محركات الطيران، ومحركات دفع السفن، وأنظمة إدارة المعارك. ولكن التوقعات تشير إلى أن الصين قد لا تكون بعيدة عن سد هذه الثغرات. عملية التحديث في الجيش الصيني، ترتبط ارتباطاً بعيداً بمشروع «صنع في الصين 2025» المشروع الذي يستهدف استبدال التكنولوجيات المستوردة بالمحلية الصينية، وفي أعلى المستويات. ويعتمد هذا على الربط الواسع بين قطاعات التطوير المدني والعسكري، حيث أسست الصين لما يسمى بالتكامل المدني العسكري

العسكرية الصينية، التي تتجه إلى آسيا وإفريقيا، وإلى دول أهمها باكستان ميانمار وبنغلاديش إيران وأندونيسيا في آسيا، وفي إفريقيا الجزائر تنزانيا المغرب ونيجيريا والسودان.

وعدا عن صادرات السلاح الصيني، فقد أجرت الصين 12 تدريباً مشتركاً ثنائياً ومتعدد في المحيط الآسيوي. أخذت التدريبات أشكالاً متنوعة وتدريباً عسكرياً برية وبحرية متعددة. إلا أن التعاون مع روسيا يتعدى مستلزمات السلاح الروسي إلى الصين، مثل المحركات، والطائرات الهجومية... إلى التعاون المشترك، كما في صناعة الهلوكتر المشتركة التي ستصنع في الصين بمساعدة الشركات الروسية، وستكون النسخة الأخير من الطائرة العمودية الأضخم MI-26، وستسمى AHL، والتي ستكون من أكثر الطائرات العمودية في العالم وزناً وحمولة.

بالإضافة إلى ما أعلنه الرئيس الروسي في مؤتمر فالداي مؤخراً بأن روسيا تساعد الصين في تطوير منظومة إنذار مبكر من هجوم صاروخي.

«Civil - Military Integration» وهو إستراتيجية وطنية تحفز القطاع المدني ليدخل في مجالات الدفاع، وبالطبع تتم هذه العملية في الصين بالشراكة بين شركات الدولة ومعاهد ومؤسسات الدفاع الصينية. يقدر مركز أبحاث IISS، أن عشرة من شركات الدولة الصينية تعمل في الصناعات العسكرية والمدنية سوياً، وأن هذه الشركات تقع في مراتب متقدمة في تصنيفات شركات الصناعة العسكرية العالمية «المرتبة 5 - 7 عالمياً» وجميع الشركات ضمن أكبر 22 مصنعاً عسكرياً عالمياً.

«يذكر على سبيل المثال أن الصين تجاوزت الولايات المتحدة لتصبح القائد في مجالي تكنولوجيا التشفير والحساسات الكمّية، وهي أكثر المجالات ارتباطاً بالتطبيقات العسكرية في علم المعلومات الكمومية».

التعاون العسكري الصيني

جزء من الإستراتيجية الصينية، هو زيادة التعاون العسكري في الإقليم، وجزء هام منها ينعكس في الصادرات

جزء من

الإستراتيجية الصينية، هو زيادة التعاون العسكري في الإقليم وجزء هام منها ينعكس في الصادرات العسكرية الصينية

تتسارع القدرات العسكرية الصينية بمستوى ملفت منذ نهاية التسعينات تقريباً، ولكنها تترافق مع توسع النمو الصيني... وهي تأخذ طابع دفاعي يتعلق بتوسع حجم الاقتصاد الصيني وارتفاع مستوى التهديد، وزيادة الحاجة إلى ردع التعدي على الحدود الصينية، والحاجة إلى حماية الطرق التجارية العالمية من التوتر، وتحديداً البحرية منها. تجري الصين عملية تحديث واسعة لجيشها ترتبط بالعمق بتوسيع قدراتها التكنولوجية، حيث ترتبط الكثير من تطبيقات القطاعات التكنولوجية الرائدة بقطاع الدفاع الذي أصبحت شركات الدولة الصينية المدنية مساهماً مهماً فيه... حيث تستطيع الصين أن تجري تحديثات على كامل بنية جيشها بنسبة غير متزايدة من ناتجها الضخم.

بذريعة «الإصلاح» تمرر الموبقات



«إصلاح القطاع العام الاقتصادي» عبارة مكررة منذ عقود، ويُعاد تكرارها أيضاً وأيضاً، وتُعد من أجلها الاجتماعات، وتشكل اللجان، وتُعد الدراسات، وتُقدم المقترحات، وتُصاغ مشاريع القرارات، بحيث يتم تسويقها وكأنها توجه حقيقي تعمل من أجله الحكومات المتعاقبة، بينما واقع الحال يقول بأن هذا القطاع يسجل كل يوم تراجعاً جديداً، وما زالت جملة صعوباته قائمة ومستمرة، والنتيجة، أن هذه العبارة بحد ذاتها أصابها الاهتلاك والاستهلاك كحالها تماماً.

العبارة بجوهرها لم تظهر إلا كضرورة فرضها واقع هذا القطاع الذي يئن من معاناته وصعوباته المتراكمة منذ عقود، فمفردات «مستنزف- متراجع- مترهل- منهوب- مستلب..» لم تعد كافية لتعبر عن واقعه، وبرغم كل ذلك ما زال هذا القطاع مع غيره من القطاعات العامة الأخرى من الحوامل الحقيقية للاقتصاد الوطني والحامية له، كما أنها تشكل مظلة الأمان بالنسبة لغالبية الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، ولعل دوره خلال سني الحرب والأزمة أعاد تأكيد ذلك.

فعبارة «إصلاح القطاع العام الاقتصادي» لم تخرج عن حيز الاستهلاك الكلامي خلال العقود الماضية، برغم كثرة تكرارها وكثرة لجانها واجتماعاتها وتوصياتها، هذا إن لم نقل أن بعض غايات هذا التكرار كانت تحمل بمضمونها مساعي التخلص منه وزيادة صعوباته ومشاكله، وصولاً إلى تصفته عبر إعلان موته السريري، والبعض سابقاً لم يخف هذه النية وهذه الغاية كي يستحوذ القطاع الخاص على كامل المقدرات الوطنية، ويفرض سيطرته على إدارتها، تكريساً للسياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها.

جديد جديد جديد

الجديد بهذا الصدد هو صدور قرار حكومي بتاريخ 2019/9/23 يقضي بتشكيل لجنة تحت مسمى «اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي»، برئاسة رئيس الحكومة وعضوية ثلاثة وزراء «المالية- الاقتصاد- التنمية الإدارية»، بالإضافة إلى «الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء- رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي- رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية- رئيس مجلس الدولة- رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال- ثلاثة خبراء من ذوي الاختصاص في مجالات عمل اللجنة»، ويضاف الوزير المختص إلى عضوية اللجنة، عند مناقشة المواضيع التي تخص وزارته، كما يحق لرئيس اللجنة دعوة من يراه مناسباً إلى حضور جلساتها.

وعن غاية اللجنة فقد ورد في متن القرار: «تحديد الاستثمارات اللازمة لتطوير القطاع العام الاقتصادي»- «تحسين إنتاجية المؤسسات والشركات العامة والشركات الحكومية وتنافسيتها»- «تحديث أساليب إدارة المؤسسات والشركات العامة والشركات الحكومية، لتتمكن من تطوير منتجاتها وخدماتها وقدراتها التسويقية»- «العمل على توفير التدريب الفني والإداري اللازم لتطوير القطاع العام الاقتصادي».

إصلاح بمضمون التصفية والخصخصة!

مضمون عمل هذه اللجنة يتمحور حول «إعادة الهيكلة» وفقاً لـ شكل تنفيذي قائم على بعض النقاط بحسب القرار، منها: «الإشراف

القطاع العام الاقتصادي لم يتجاوز عتبة التوجه بالكلام والنوايا، فإن النقلة النوعية المسجلة هنا أن هذا التوجه أوجد شكله التنفيذي من أجل تطبيقه عملياً.

المشكلة بالسياسات أولاً وآخرأ

لا شك أن صعوبات ومعوقات القطاع العام «الإداري والاقتصادي» كثيرة ومتشعبة وعميقة وقديمة، وهو لا شك بحاجة إلى الكثير من الإصلاح وعلى كافة المستويات من أجل استمراره بمهامه الكبيرة «اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً»، والتي لا يمكن بحال أن يتم تجاوزها وتغيبها والتقليل من أهميتها وضرورتها، وخاصة بالظرف الحالي ونحن على عتبات إعادة الإعمار التي تحتاج إلى جهاز دولة قوي، لا يمكن أن يكتسب قوته إلا من خلال قوة قطاعاته ومؤسساته بمختلف تسمياتها وأدوارها واختصاصاتها.

كما لا شك أن جملة ما يعانيه هذا القطاع سببه الرئيس هو السياسات الحكومية تجاهه، والسياسات الليبرالية المعتمدة عموماً، ولعل مثال السياسات الأجرية يعتبر أحدها وأهمها وأوضحها، فكل حديث عن الإصلاح يغفل هذه الحقيقة لا يعود كونه فضاءً غير مثمر، إن لم نقل أنه يزيد من الصعوبات ويكرس المعوقات. فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها مؤسسات وشركات القطاع العام «الإداري والاقتصادي» كانت وما زالت تتمثل بالسياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها، والتي حصداً وما زلنا نحصد نتائجها السلبية على كافة المستويات. الملفت، أن كل الحكومات المتعاقبة، سابقاً وحالياً، وعلى الرغم من تبنيها للسياسات الليبرالية، وعلى الرغم من وجود الطروحات «العينية والمبطننة» التي كانت تتحدث عن التصفية وإعلان الموت السريري للقطاع العام عموماً، إلا أنها لم تصل سابقاً لاتخاذ أية خطوة رسمية تنفيذية بهذا الاتجاه، على الرغم من أنها ساهمت بإضعافه وتراجعته، وهي تتحمل مع سياساتها نتائج ما وصل إليه هذا القطاع خلال العقود الماضية وحتى الآن.

فهل تغلها حكومة خميس، بهذا الوقت وبهذه الظروف، وتتحمل نتائجها وتبعات السلبية، الاقتصادية والاجتماعية والوطنية؟

تشكيل لجنة يرأسها وزير الأشغال العامة والإسكان، وضمت في عضويتها وزراء «الاقتصاد والمالية والصناعة والتنمية الإدارية» بالإضافة إلى الأمين العام في رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس هيئة تخطيط الدولة، وممثلاً عن المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء، وممثلاً عن الاتحاد العام لنقابات العمال، بمهمة دراسة واقع القطاع العام الاقتصادي بغاية إصلاحه وتطويره.

وقد عقدت هذه اللجنة مجموعة من الاجتماعات، خلصت حينه «نهاية عام 2017» إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات، التي تنتم بالعمومية، تم تسميتها فيما بعد «الوثيقة التنفيذية لإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي»، والتي تم إقرارها من قبل «لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية» في رئاسة مجلس الوزراء» نهاية شهر آذار 2019.

وفي الجلسة الحكومية بتاريخ 2019/8/25 «قرر المجلس تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها مجموعة العمل المكلفة بإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي وتشمل مهام اللجنة العليا تخطيط وتنفيذ إصلاح وتطوير وإعادة هيكلة القطاع المذكور بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية».

وقد توج ذلك بصور قرار تشكيل اللجنة كما سلف، مع منحها الصلاحيات التنفيذية. أي إن كل ما سبق من حديث عن «إصلاح القطاع العام الاقتصادي» خلال العقود الماضية وحتى الآن، وكل ما مورس بحقه من سياسات مجحفة ولاجئة منعت من التطور الحقيقي ومن إصلاحه عملياً، وبذريعة مفردة «الإصلاح» التي جرى استهلاكها مراراً وتكراراً، سيجري البدء بتصفية بعض المؤسسات والشركات، وعلى مراحل على ما يبدو وصولاً إلى ما يشبه التصفية النهائية، وكل منها بذريعة وبمؤدج وشكل وتسمية مختلفة «بالاعتماد على الدراسات المقدمة لهذه الغاية»، وفقاً للالية التنفيذية التي تم إقرارها رسمياً مع صلاحياتها المفتوحة، وهي النقلة النوعية التي من الممكن أن يتم تسجيلها بهذا الصدد.

فإذا كان كل ما سبق من حديث، ملعن ومبطن، عن التصفية والخصخصة لمؤسسات وشركات

جملة ما يعانيه

هذا القطاع

سببه الرئيس

هو السياسات

الحكومية تجاهه

والسياسات

الليبرالية المعتمدة

عموماً ولعل

مثال السياسات

الأجرية يعتبر أحدها

وأهمها وأوضحها

على تصنيف المؤسسات والشركات العامة، وإقرار التدخلات والإجراءات اللازمة لتحديث وإعادة هيكلة تلك المؤسسات والشركات، تنظيمياً ومالياً، وتقييم أصولها، ورسميتها- «دراسة مقترحات إحداث ودمج وحل وتصفية المؤسسات والشركات العامة والشركات الحكومية والشركات المشتركة، واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن»- «دراسة مقترحات الشراكات الاستراتيجية اللازمة لتطوير عمل المؤسسات والشركات العامة والشركات الحكومية والمشاركة، في المجالات الإدارية والتكنولوجية والفنية، وفي مجال التسويق، واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن»- «الموافقة على استثمار أصول المؤسسات والشركات العامة والشركات الحكومية، بناءً على دراسات تقدم بهذا الخصوص»- «دراسة نماذج الأنظمة الأساسية والأنظمة الداخلية والأنظمة المالية وأنظمة العمل والعاملين وأنظمة الاستثمار وغيرها للشركات الحكومية»- «دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي، وبخاصة ما يتعلق بالعمالة»- «الموافقة على التعاقد مع بيوت الخبرة لتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية، وفق الأنظمة النافذة»- «تحديد اللجنة قائمة المؤسسات والشركات العامة في القطاع العام الاقتصادي التي تخضع لهذا القرار، وفق خطط زمنية توضع لهذا الغرض».

النقاط التنفيذية الواردة أعلاه تحمل بعنفها الكثير من مضامين التوجه الليبرالي الذي تتبناه الحكومة عبر سياساتها، ولعل ذلك يبدو جلياً من خلال بعض العبارات في المتن، مثل: تقييم الأصول- إحداث ودمج وحل وتصفية- الشراكات الإستراتيجية- استثمار أصول المؤسسات والشركات العامة والشركات الحكومية- الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن إعادة الهيكلة- التعاقد مع بيوت الخبرة لتقديم الاستشارات.. والتي تتناقض وفقاً لهذا المضمون مع الغايات المدرجة في متن القرار كما ورد أعلاه.

تتويج «المطبعة» بنقلة نوعية

نُشر بهذا الصدد أنه في مطلع عام 2017 تم

في شهر مكافحة سرطان الثدي: لنعالج السبب وليس النتيجة!



للتدقيق، هذا وأن اللحوم هي جزء أساس لتطور الدماغ عند الإنسان. وتترافق هذه الدعوة لتقليل استهلاك اللحوم مع الدعوة السائدة لتقليل الانبعاثات في الجو عبر التركيز على التقليل من تربية الماشية، التي هي جزء من حل منقوص وفردى غالباً في التعاطي مع موضوع الاحتباس الحراري بعيداً عن كلية النظام الرأسمالي وتدميره للكوكب.

ومع أهمية هذه الوقاية في تقوية جهاز المناعة مثلاً، إلا أنها لا تشكل العامل الأساس في تخفيف الضغط أو القلق اليومي الذي يترافق طاقة منفجرة في الجسد «رايش». وهي لا تبدأ من السبب بل من النتيجة. والسبب هو أن الارتفاع الحاصل في الإصابة بالسرطان تترافق مع التغيير في النظام السياسي، وسيطرة الرأسمالية التي فرضت أسلوباً اجتماعياً ويومياً جديداً، مليئاً بالضغط والقلق، والتي فرضت اغتراباً مرتفعاً جداً بين الفرد ونفسه، وبينه وبين المجتمع. ولهذا يقول رايش منذ منتصف القرن الماضي، إنه من الأفضل لنا إيجاد حل لسبب السرطان بدلاً من إيجاد العلاج له. وهذا الحل كان بالنسبة له ولا زال عبر تغيير أسلوب الحياة، أي تغيير النظام السياسي، وتقليل معاناة الملايين من البشر. وهذا الحل غير ممكن مع النظام الحالي، المستفيد أساساً من الربح من علاجات السرطان وشركات الأدوية ومراكز الأبحاث التي تستفيد من أوجاع وموت الملايين على حساب زيادة ربحها.

التغيير في النظام الغذائي أو التركيز على نظام غذائي غير صحي هو نتيجة عدم القدرة على الوصول إلى نظام غذائي صحي أو عدم توفره أساساً، مثل التلوث الذي تزايد بنسب سريعة نتيجة الطمع بالربح والإنتاج السريع. إضافة إلى أن التغيير في أسلوب عيشنا باتجاه ضرورة استخدام التكنولوجيا والمواد الناتجة عنها «كالمخلفات التكنولوجية»، والمواصلات وانبعاثاتها، والأسلوب السريع «الضغط الجسدي والنفسي» في العيش مع الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى الارتفاع في نسبة السرطان.

ونتيجة للتركيز على الجانب «الطبيعي» «ربط المسألة بالغذاء أو التلوث بشكل عام» فإن الوسائل المطروحة أو الدعائية للوقاية من السرطان تنحصر حول الغذاء الصحي، تقليل كمية اللحوم، وعدم التدخين، الرياضة اليومية، إرضاع المولود- في حالة سرطان الثدي. وبالرغم من أن الرضاعة قد تساهم في التقليل من نسب الإصابة لكونها عملية طبيعية، إلا أن هناك أبحاثاً تشير إلى حالات نساء مصابات قُمنَ بإرضاع أطفالهن... وبالرغم من اختزاليتها، فإن هذه الوسائل لا تشير إلى أنه ليس بمقدور الجميع الوصول إلى غذاء صحي ارتباطاً بالقدرة الشرائية وتوفر الغذاء الصحي. أو للقدرة اليومية على ممارسة الرياضة كونها أيضاً مرتبطة بالإمكانات المتاحة لهذه الممارسة. بالإضافة إلى أن الأبحاث العديدة حول ضرر اللحوم على الإنسان بحاجة

السرطان هو عبارة عن طفرة جينية تؤدي إلى تغيير في تركيبة الخلية التي تكتسب خاصيتين جديدتين: إنها غير قابلة للموت مقارنة بعمر الخلايا الطبيعي. وإنها تستطيع الانتشار من عضو في الجسد إلى آخر. ولأن الطفرة هي عبارة عن محاولة تأقلم الجسد مع خاصية جديدة، فإن السرطان من ناحية نظرية التطور هو عبارة عن تطور للجينات من وضعية قديمة إلى وضعية جديدة تتناسب مع الضغوطات المستجدة في محيط الإنسان، أو بمعنى آخر، هي محاولة الجينات للبقاء في ظل ظروف جديدة. وهذا قد يعني في حالة التطور أن الخلايا بنفس مقومات خلايا السرطان مستقبلاً، إذا ما بقيت أسبابها الموضوعية قائمة، ولكن إلى الآن، إن قدرة الخلايا على التطور «في حالة السرطان» هي أسرع من قدرة جسد الإنسان على التأقلم مع هذه الطفرة. بالإضافة إلى أن المحطات التاريخية لتطور الإنسان تراكمت مع تغيرات في وظيفة الجسد، أو في استخدامه تراكماً مع نشاط ووظيفة الإنسان في المحيط. وهذا إلى حد ما يقوله رايش في أبحاثه عن السرطان، إن النظام الاجتماعي الذي نعيشه، الذي يفرض ضغوطات هائلة نفسية وجسدية هو المسبب الأول للسرطان. وهذا التوصيف في جوهره السياسي التاريخي يتناسب جزئياً مع من يحدد مسببات السرطان بالنظام الغذائي أو قلة الرياضة أو الحركة أو التلوث، حتى لو كان هؤلاء لا يربطون هذه الأسباب بالنظام الاجتماعي. لأن

يعتبر شهر تشرين الأول هو شهر مكافحة سرطان الثدي في العالم، ويخصص للتوعية من مسببات سرطان الثدي، ولل فحص المبكر، وكيفية العلاج. وتقوم منظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتخصيص العديد من النشاطات في هذا الشهر، مثل فحص شبه مجاني أو مجاني، أو التأكيد على ضرورة اتباع نظام صحي جيد وغيرها.

■ هروى صعب

ولقد حمل عام 2018 ما يقارب مليون وثمانمئة حالة سرطان جديدة و9 ملايين و600 ألف حالة وفاة من السرطان. وكان لسرطان الرئة النسبة الأكبر من حالات الإصابة والوفاة، يليه سرطان الثدي، وهذه النسب الأعلى بما يخص كلا الجنسين. وحسب الإحصاءات، يعتبر سرطان الثدي هو الأعلى عند النساء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وبعض دول العالم الثالث، مثل لبنان.

■ مسببات السرطان

تختلف محددات السرطان من زاوية علمية إلى أخرى، وهناك رأي منها يقول بأن الحالة العامة، أي القلق أو الضغط الخارجي أو الداخلي قد يؤدي إلى السرطان. والبعض يعتبر أن الكثير من العوامل المباشرة قد تسبب السرطان، كبعض أنواع الأشعة، الغذاء غير الصحي، أو التلوث. وبالإجمال إن

إن السرطان هو عبارة عن طفرة جينية تؤدي إلى تغيير في تركيبة الخلية

الصورة عالمياً

اللجنة الدستورية وعقدة تمثيل «الإدارة الذاتية»



يعتبر إعلان تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري من قبل الأمم المتحدة، تحولاً نوعياً في مسار الأزمة السورية، ينبغي عدم التقليل من أهميتها ودورها كمفتاح للحل السياسي الشامل، على أساس القرار الدولي 2254 بغض النظر عن الملاحظات العديدة، التي تخللت عملية تشكيل اللجنة وبنيتها، ومنها إقصاء العديد من القوى السورية، ومنها تيار «الإدارة الذاتية».

■ كفاح سعيد

تتطوي أهمية تمثيل هذا التيار في لجنة الإصلاح الدستوري على عدة جوانب: أولاً: هي انعكاس لوجود مسألة كردية في سورية بحاجة إلى حل في إطار الحل الوطني الديمقراطي العام للمسألة السورية.

ثانياً: هي ضرورة من جهة وجود قوة سياسية وعسكرية فاعلة على الأرض في الأزمة السورية، لا يمكن تجاهلها بغض النظر عن درجة الاختلاف أو الاتفاق مع مشروعها السياسي.

ثالثاً: هي ضرورة وطنية سورية تتعلق بسحب البساط من تحت أرجل القوى الدولية التي تستثمر في الأزمة السورية، سواء كان الجانب التركي الذي يهدد بشكل يومي بالتدخل في الشمال السوري بحجة حماية الأمن القومي، أو الطرف الأمريكي الذي يتنزع بحماية «حلفائه» في محاربة الإرهاب لاستدامة وجوده على الأرض السورية.

من المعلوم أن تمثيل قوى الإدارة الذاتية كان وما زال مطلباً دائماً لقوى المعارضة الوطنية السورية، والطرف الروسي ولكن على ما يبدو، كان من نتائج مواقف القوى التي تحاول عرقلة الحل السياسي، بدءاً من قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، مروراً بالرؤوس الحامية في أنقرة، ومتشددتي النظام والمعارضة، وانتهاءً بالمواقف الملتبسة أو قصيرة النظر للبعض في الإدارة الذاتية، بقاء هذا الغم في مسار الحل، وهو ما يضع

على عاتق قوى الحل السياسي الدولية والإقليمية والسورية السعي إلى إيجاد صيغة لإزالة هذا الغم.

إن حقيقة وجود مسألة كردية في سورية يعتبر أمراً واقعاً، لم يعد بالإمكان إنكار وجودها وتجاهلها، في ظل المنعطف الوجودي الذي تمر به البلاد، ليس لأنه ثمة مواطنون سوريون لهم خصوصيتهم القومية ولهم حقوق فقط، بل بالإضافة إلى ذلك، لأن عدم حل هذه المسألة حلاً ديمقراطياً عادلاً سيعني استمرار الأزمة، بكل ما تعنيه من مخاطر على وحدة البلاد، ومن هنا، فإن المدخل الصحيح لأية مقاربة جديدة لمشكلة الأكراد السوريين هو المدخل الوطني، كما أشارت قاسيون مراراً، أي: اعتبارها مسألة وطنية سورية، ومعنى ذلك:

أولاً: إنها قضية تهم كل السوريين، وليست قضية الأكراد فقط، وهي جزء من المسألة الديمقراطية في البلاد.

ثانياً: لا يمكن حل المسألة الكردية بمعزل عن الحل السياسي الشامل للأزمة السورية، أو من خلال استمرار الأمر الواقع الحالي، أو إعلان الفدرالية، أو أي إجراء آخر من طرف واحد. وفي الوقت نفسه، لا يمكن حل الأزمة السورية حلاً حقيقياً وشاملاً على أساس القرار 2254 دون حل المسألة الكردية ضمناً.

ثالثاً: من جملة المهام الحالية أمام الوطنيين السوريين في مختلف مواقعهم تحديد أفق الحل، أي: الإقرار بوجود مشكلة بحاجة إلى حل، واستعداد كل الأطراف بوضع هذه القضية على طاولة

البحث.

في هذه المرحلة الانعطافية التي تمر بها البلاد، فإن النخبة السياسية السورية في النظام والمعارضة مدعوة إلى اتخاذ موقف وطني بكل أبعاده استناداً إلى رؤية وطنية شاملة، فالتوافق بين السوريين والذهاب إلى الحل السياسي يفتح الطريق لعودة تلك المناطق إلى سيادة الدولة السورية، والحفاظ على وحدة واستقلال البلاد.

وفي هذا السياق، فإن لا مركزية إدارية موسعة، وحقيقية وفعالة تنهي ظاهرة تفاوت المستوى التنموي، وتنمخ إمكانات واقعية للجماهير العريضة بمراقبة السلطة التنفيذية وأدائها، عبر الانتخاب الديمقراطي الحر لممثليها في السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى مراعاة الخصائص القومية للكرد السوريين، وغيرهم من أبناء القوميات الأخرى، وحقوقهم بالتحريص بلغتهم الأم إلى جانب اللغة العربية، وتطوير الثقافة الكردية وحمايتها وفسح المجال لها أمام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة باعتبارها جزءاً من الثقافة الوطنية السورية، تشكل شرطاً لا بد منه، لردع حالة التجاذب القومي من هنا وهناك سواء كانت سياسات إنكار الوجود أو التهميش والإقصاء، أو الخطاب الانعزالي لبعض الكرد، لأن استمرار هذا التجاذب يُمكن القوى المعادية من الاستثمار في استمرار هذه المشكلة، لاسيما وأن بعض مناطق الوجود الكردي في البلاد تحتلها قوات أجنبية لدول عديدة معادية بذريعة محاربة الإرهاب.

• أعلنت نقابتا المهندسين والأطباء في الأردن، دعمهما لنقابة المعلمين في الإضراب الذي دخل أسبوعه الرابع للمطالبة بزيادة رواتب المعلمين، مشددين على رفضها لكافة «أساليب لي الذراع التي تمارسها الحكومة وأجهزتها».

• شهدت تظاهرات «السترات الصفراء» المستمرة منذ 10 أشهر في فرنسا ضد سياسة حكومة ماكرون، حوادث عنف يوم السبت في مدن أميان وبيزانسون وتولوز، ما أدى إلى اعتقال عدد من المتظاهرين.

• ضمن خط الصراع الأوروبي-الأمريكي اتهم وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس، الولايات المتحدة بعدم الرغبة في إيجاد حلول ودية لخلافاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي، مضيفاً أنها اختارت طريق المواجهة.

• استدعت الخارجية التركية، يوم الأحد، القائم بأعمال السفارة الأمريكية في أنقرة على خلفية علامة «إعجاب» وضعها حساب السفارة على تغريدة لحساب معارض، الأمر الذي يعتبر تدخلاً في البلاد.

• في تطور جديد، أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية عن تعليق المفاوضات مع الولايات المتحدة حول نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية حتى نهاية العام الحالي، داعية الجانب الأمريكي للتفكير جيداً في موقفه.

• استمرراً للسعي الروسي في تبريد التوتر وتأييد التدخل الأمريكي في فنزويلا، أعلن الرئيس نيكولاس مادورو، أن اللجنة الحكومية المشتركة الفنزويلية-الروسية وقعت السبت عدداً من اتفاقيات التعاون في المجالين العسكري-التقني والزراعي.



الاحتجاجات الشعبية في العراق: «مؤامرة»... أم ثورة جياع؟



شهد العراق في الأسبوع الأخير تحركات جماهيرية واسعة احتجاجاً على الفساد والبطالة وتردي الواقع المعيشي، لتقابلها الحكومة بالعنف على الأرض، توازياً مع إطلاق وعود لتحسين الواقع المعيشي. جاء ذلك مترافقاً مع صدور روايات تضع خروج المظاهرات في إطار تصفية الحسابات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وسعي الأخيرة إلى معاقبة حكومة بغداد على «خياراتها السياسية»..

■ هشام الاحمد

لم يكن مستبعداً لدى غالبية المتابعين أن يشهد العراق احتجاجات جماهيرية ضد واقع الانهيار المعيشي والتردي الاقتصادي - الاجتماعي المترافق مع تركة الاحتلال الأمريكي، منذ 2003، وما خلفته من فساد على كل المستويات: حيث إن البنية السياسية المستندة للتخصص الطائفي، تقوم على أساس تقاسم أطرافها عمولات وربيعيات الفساد كائناً للوصاية الدولية والإقليمية على البلاد، مقابل قيامهم بتخدير الشارع بالخطاب المذهبي، وإثارة الطائفية والكراهية المحلية لتحييده وشق صفه ومنعه من لعب دور سياسي مستقل..

وبالنظر إلى تردي الأحوال في العراق، وإلى درجة امتحان السيادة الوطنية ورداءة أداء الحركة السياسية - الطائفية فيه، يصبح الغريب ألا يشهد هذا البلد احتجاجات شعبية واسعة حتى الوصول إلى التغيير الوطني والديمقراطي المطلوب، وليس العكس. والحال أن العراق لم يشهد استقراراً سياسياً منذ احتلاله سنة 2003، وما التحركات الشعبية فيه في الأسبوع الأخير إلا امتداد وتطور لسابقاتها منذ ذلك التاريخ، وليست احتجاجات البصرة قبل عدة أشهر إلا المحطة قبل الحالية..

على الأرض

بالرغم من شح الأخبار الميدانية في معظم محافظات العراق، وانقطاع شبكة الإنترنت، وثقت وسائل إعلام متعددة مقتل نحو 113 عراقياً وجرح أكثر من 4000 آخرين، حتى اللحظة، بعضهم من القوى الأمنية والشرطة، فيما انتفعت المصادر الحكومية والمعارضة على وجود دور مشبوه لـ«قناصة» على هوامش الاحتجاجات لتوتير الوضع

واشعاله بين الشارع والحكومة. واختلفوا في تحديد هوية هؤلاء القناصة، ف فيما تنسب مصادر محلية القناصة إلى الأجهزة الحكومية بهدف تشويه صورة الحراك، يتهم الإعلام المحلي والعربي الموالي لحكومة عادل عبد المهدي القنصلية السعودية والسفارة الأمريكية في العراق بالوقوف خلف ظاهرة «القناصة» خصوصاً، وخلف الاحتجاجات عموماً، كرداً إستراتيجي على خيارات حكومة بغداد في الأونة الأخيرة، والمتمثلة أولاً، زيارة عبد المهدي إلى الصين منتصف شهر أيلول/ سبتمبر الماضي، وتوقيعه اتفاقيات مع بكين لبناء وتطوير البنى التحتية العراقية، وفتح أوسع أبواب الاستثمار أمام الإدارة الصينية للعمل. ثانياً، اتهامه إسرائيل بالوقوف وراء استهداف عدد من مقاتل «الحشد الشعبي» خلال شهري تموز/ يوليو وأب/ أغسطس الماضيين، وتلميحه إلى أن بغداد في صدد التحضير لحراك دبلوماسي بهدف إدانة تل أبيب، وانتزاع الحق في الرد على اعتداءاتها، بحسب المزاعم الحكومية.

هل هي «مؤامرة»؟!

عابت الرواية الحكومية على المتظاهرين غياب قياداتهم وبدائلهم وبرنامجهم السياسي، والمحت أن تحريك عشرات أو مئات الألوف من العراقيين ما هو إلا جزء من مؤامرة ضد خيارات الحكومة، ونتيجة لوجود «مندسين» بين صفوف «الجماهير الغاضبة» وذوي «المطالب المحقة» يعملون لصالح الأمريكيين والسعوديين.

على الأرض لا يشير الوضع إلى أن الحكومة قادرة بخطابها وردود أفعالها على ضبط الوضع، على العكس، لم تثر التصريحات الحكومية إلا مزيداً من الغضب، بعض ردود الفعل أشارت

وبالرغم من أن الكثير من التحليلات أشارت إلى ضلوع واشنطن بتحمية الأجواء، وأنها هدت قبل أشهر عادل عبد المهدي غير مرة على لسان مسؤوليها من مغبة المضي تجاه الصين وروسيا في اتفاقات تجارية وعسكرية، إلا أن قيام الحكومة بوضع الاحتجاجات كلها بسلة «التدخل الخارجي» لمقابلتها بالعنف ساهم في إذكاء نار الأزمة بدلاً من حلها.

الآفاق؟!

ترى بعض المصادر المقربة من الاحتجاجات أن الحكومة الحالية، كجزء من نظام كامل، لا تفهم الغضب الشعبي إلا على أساس كونه أداة لتصفية حساب بين أطراف سياسية، إما أطراف عراقية - عراقية أو لصالح نفوذ القوة الإقليمية والدولية. وكان الانهيار في الواقع المعيشي ليس سبباً في حد ذاته إلى خروج كل العراقيين إلى الشارع. وأن «تدخلات» أمريكا أو إيران أو السعودية.. وغيرهم، هي موجودة فعلاً، ولكن ليس بسبب وجود احتجاجات متجددة من الفقراء أو حملة الشهادات والمعتقلين عن العمل وغيرهم، بل أن نظام المحاصصة هو من شرع الأبواب لكل أنواع التدخلات، وحالياً فإن أركان هذا النظام لا تزال منشغلة بتقاسم العمولات بدلاً من القيام بأي دور وطني مستقل..

ومع اتساع دائرة الأزمة، وارتفاع منسوب الدم فيها خلال الأيام الماضية، اتسعت دائرة الدعوات إلى ضرورة البدء بالحوار للحفاظ على الأمن أولاً، ولصيافة مطالب المحتجين. ومن المرجح أن تقبل الأطراف الحكومية، ولو مؤقتاً، بمثل هذه الدعوات كونها تعطي مهلة للملحة الوضع بعد أن أدّى العنف بحق المتظاهرين إلى اتساع الاحتجاجات..

إلى أنه لا يمكن لحكومة هي جزء من نظام المحاصصة الطائفي، مرتبهة لهيمنة قوى دولية وإقليمية، تغض النظر عن الفساد بدلاً من ضربه بيد من حديد، تتقاعس عن أصغر مطلب شعبي، كتوفير مياه الشرب وحل مشاكل الصرف الصحي، مكونة من زعماء طائفيين ومكونات قبل وطنية.. إلخ، لا يمكن لها أن تنتهج خياراً وطنياً لمصلحة العراق، طالما أن تكوينها مستند بالأساس إلى أشخاص فاسدين كليا، بدءاً من أعضاء البرلمان إلى الحكومة وغيرها من سلطات البلاد، وأن مزاعم الحكومة ما هي إلا تعبير عن اتحاد النخبة الحاكمة بخطاب موحد أخيراً ضد الاحتجاجات الجماهيرية المتكررة الظهور منذ نحو 10 سنوات، بعد أن حاولت الركوب على موجاته غير مرة وباءت بالفشل. وأن الربط المبكر بين الحراك الاحتجاجي والدور الخارجي يكشف عن أن الحكومة تبنت سياسة مقابلته بالعنف منذ البداية..

خطاب مرتبك

على غير العادة، لم تدعم بعض القوى السياسية - الطائفية التظاهرات منذ البداية هذه المرة، كالتيار الصدري الذي اعتاد الركوب على الموجات الاحتجاجية، ولكن عندما اتسعت دائرة الاحتجاجات سارع التيار المذكور المنضوي ضمن تحالف «سائرون» إلى مطالبة الحكومة بالاستقالة، وتبعه إلى ذلك العديديون من تيار رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي وتيار عمار الحكيم وغيرهم. إلى ذلك، أصدرت «المرجعية الدينية العليا» «السيستاني» بياناً أبدت فيه تعاطفها مع «المطالب المحقة» للجماهير وحرصها في الوقت ذاته على «دماء العراقيين من مدنيين وعسكريين» ودعت إلى إعطاء حكومة عبد المهدي الفرصة للقيام بـ«الإصلاح» بدلاً من المطالبة بإسقاطه.

ترى بعض

المصادر المقربة

من الاحتجاجات

أن الحكومة

الحالية كجزء

من نظام كامل

لا تفهم الغضب

الشعبي إلا على

أساس كونه أداة

لتصفية حساب

بين أطراف

سياسية

السعودية بين الانفجار والانعطاف



تستمر حالة الضغط الجارية على السعودية من مختلف الأطراف بالتصاعد، بينما تعلق هي في الوسط حيث وبسبب تبعيتها للغرب حتى النخاع لم تستطع بعد اتخاذ خطا جديدة نحو تغيير واقعها الدولي، إلا أن النوايا في هذا الاتجاه باتت تظهر تدريجياً بفعل الضرورة.

■ يزن بوظه

مع ظهور تيار ترامب في واشنطن والبدء باتخاذ إجراءات «الإنكفاء» الأمريكية علناً والتي جاءت نتاجاً لأزمته الاقتصادية دولياً ومحلياً، تغيرت طبيعة علاقاتها مع حلفائها التاريخيين نحو إزالة قشع «التحالف» وبروز الوجه الأمريكي على ماهيته بكل فجاجة، مصحوباً بشهوة استغلال أكبر بفعل أزمته، لتتعرض السعودية إلى سلسلة من الابتزازات والضغط المباشر سياسياً واقتصادياً، ولدت فيها تناقضات أعلى على المستوى الداخلي والخارجي.

الخشقي

لعل قضية الخشقي أول ملف يجري ابتزاز السعودية من خلاله ضمن هذا النموذج الجديد في العلاقات الأمريكية-الدولية، ودون الغوص في التفاصيل القديمة حول هذه القضية، ما نريد الإشارة إليه هنا هو عمل الغربيين على إعادة إحياء هذا الملف سياسياً والذي يمس بشكل مباشر القيادة السعودية نفسها، كل فترة من الزمن، وتحديدًا عند كل لحظة تُعطي السعودية إشارات بأنها تحيد عن تبعيتها المعهودة تلك... ليجري مؤخراً ومع إعلان السعودية عن قبولها مبادرة التهدة في اليمن التي أطلقها الحوثيون، واستجابة لدعوات إيران بحل القضايا عبر الحوار، بروز ملف الخشقي دولياً وإعلامياً من جديد، حيث جرت احتجاجات أمام القنصلية

السعودية في باريس، ووضع نصب تذكاري للخشقي أمام القنصلية السعودية باسطنبول، وتعلن «المقررة الدولية المعنية بجرائم الإعدام خارج نطاق القضاء» أنيس كالامار، أنه على سعود القحطاني، مستشار ولي العهد السعودي، المثل أمام القضاء في إطار التحقيق بمقتل جمال خاشقجي، بالإضافة إلى إحياء المسألة على صفحات الصحف الأمريكية.

اليمن

جاء التدخل العسكري السعودي المباشر في اليمن في 2015 تلبية لمصلحة الأمريكيين بتوفير الصراع وإذكاء ناره نحو حدوده القصوى، لتتورط ضمن هذا الصراع على كل المستويات، إلا أن تغير الظروف منذ 4 سنوات وحتى الآن، وتحديداً مستوى التراجع الأمريكي، قد وضع السعودية بموقع خطير يهدد نظامها السياسي ومصالحها خارجياً وداخلياً، لتستفيد واشنطن من هذا الأمر عبر رفع مستوى التهديد هذا من اليمن نفسه، لتجري عملية «أرامكو» الشهر الفائت دون عمل الدفاعات الجوية الأمريكية، مع مساءلات لم تجر الإجابة عنها حتى اللحظة حول كيفية تنفيذ الحوثيين «كميليشيا» عن مثل هكذا ضربة؟ ونعيد للأذهان هنا تصريحات ترامب المتفرقة زمنياً حول أن على السعودية «الدفع مقابل الحماية».

حرب النافلات

والتصعيد مع إيران

تدخل في هذا السياق نفسه عملية توتير منطقة الخليج التي أُنذرت بإعلان حرب على مستوى دولي في المنطقة، بين واشنطن وطهران، وبصرف النظر عن إمكانية نشوب هكذا حرب، إلا أنه لا يمكن لأية دولة تجاهل مثل هكذا تهديدات، ليصل مستوى الضغط على

لا الغربيون باستطاعتهم «حماية» السعودية أو تأمين مصالحها بعد غرقها في مستنقع الوحل الأمريكي بأزمته وتراجعها، ولا السعودية نفسها بتشابك وترابط مصالحها مع واشنطن إلى تلك الدرجة التي «سلمت رقبته لها» قدرة على تحويل ارتباطاتها نحو الشرق دون مجازفات. وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً تقع المصالح السعودية في ورطة ضمن صراعها مع إيران، فعلى طول الخط كان وزن السعودية في هذه القضية آتياً من وزن الأمريكي نفسه، ومع تراجع الأخير باتت السعودية وحيدة وهشة في هذه المواجهة، لكن وعلى أية حال فإن الإيرانيين على عكس المصلحة الأمريكية لا يتبعون سياسة نهج وابتزاز، ولا مصلحة لهم بالتوتر، وإنما أولاً بطرد أمريكا من المنطقة، والتعاون على حل كل الملفات العالقة بعد ذلك عبر الحوار وتكافؤ المصالح بين الدول، وهو ما صرحت به مراراً. أما على المستوى الداخلي في السعودية فإن آثار كل هذه القضايا أنتجت بشكل طبيعي حالة انقسام في طاقم الحكم، لم تظهر وضوحاً بعد، بين أولئك الذين يرون مصلحتهم

السعودية إلى أعلى مستوى، خاصة وأن هذه الحرب عملياً ستكون على حدودها وأراضيها نيابة عن الأمريكي البعيد، ومع أزمته المستعصية وما نتج عنها خلال العقد المنصرم على أقل تقدير، تدرك السعودية مسبقاً أنها ستكون الخاسر الأكبر فيها مع واشنطن، ليستفيد الأمريكيون أيضاً من حالة الذعر السعودية لزيادة مستوى الابتزاز والنهب والريخ السياسي بالمواقف السعودية إقليمياً ودولياً.

قاب قوسين أو أدنى من الانفجار أو الانعطاف

ولدت كل هذه الملفات وغيرها تناقضات هائلة للسعوديين، فعلى الصعيد الدولي لا الغربيون باستطاعتهم «حماية» السعودية أو تأمين مصالحها بعد غرقها في مستنقع الوحل الأمريكي بأزمته وتراجعها، ولا السعودية نفسها بتشابك وترابط مصالحها مع واشنطن إلى تلك الدرجة التي «سلمت رقبته لها» قدرة على تحويل ارتباطاتها نحو الشرق دون مجازفات. وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً تقع المصالح السعودية في ورطة ضمن صراعها مع إيران، فعلى طول الخط كان وزن السعودية في هذه القضية آتياً من وزن الأمريكي نفسه، ومع تراجع الأخير باتت السعودية وحيدة وهشة في هذه المواجهة، لكن وعلى أية حال فإن الإيرانيين على عكس المصلحة الأمريكية لا يتبعون سياسة نهج وابتزاز، ولا مصلحة لهم بالتوتر، وإنما أولاً بطرد أمريكا من المنطقة، والتعاون على حل كل الملفات العالقة بعد ذلك عبر الحوار وتكافؤ المصالح بين الدول، وهو ما صرحت به مراراً. أما على المستوى الداخلي في السعودية فإن آثار كل هذه القضايا أنتجت بشكل طبيعي حالة انقسام في طاقم الحكم، لم تظهر وضوحاً بعد، بين أولئك الذين يرون مصلحتهم

بالانعطاف شرقاً تحت وطأة الواقع العنيد، وأولئك المرتبطين عضوياً بالغرب، ولا يمكن لهم رؤية واقع أنهم منهزمون وخاسرون، فتجري فيما بينهم عدة أحداث برز منها شيء طفيف بسلسلة الإقالات والاعتقالات التي بدأت ولا تزال مستمرة مع وصول ولي العهد محمد بن سلمان، ولربما يكون لمقتل العميد الفغم علاقة بهذه القضية خلف الرواية الإعلامية. وعلى المستوى الشعبي أيضاً، وبالإضافة إلى النهب التاريخي من قبل القاميين في الحكم جاءت هذه التطورات وخاصة الدخول العسكري في اليمن وزجه في المواجهة خدمة لمصالح أولئك، لتزيد من حالة الاحتقان الذي بات معرضاً للانفجار في أي لحظة.

وبين كل هذه الظروف الداخلية والإقليمية والدولية للسعودية، بتراكمها، تقترب لحظة تغيير لا مهرب منه، فإما يكون سلبياً عبر انفجار يؤدي إلى اشتداد حالة الانقسام وتصبح السعودية نفسها بؤرة توتر وصراع كآخر مرحلة يستفيد منها الأمريكيون، أو إيجابي بتعديل خط التوجه الاقتصادي والسياسي نحو تمتين علاقاته مع إيران وروسيا والصين وقطع مع واشنطن، وإن كان على حساب قطع أجزاء ليست بالقليلة من المصالح السعودية نفسها لصالح استمرار وجودها أولاً. مؤخراً أعلنت السعودية وقف العمليات العسكرية في اليمن استجابة للمبادرة الحوثية، ودعا ولي العهد السعودي إلى الحوار مع إيران استجابة لطلب الأخيرة أيضاً بحل القضايا سياسياً، الأمر الذي قابله كل من الحوثيين والإيرانيين والروس برحابة صدر، على عكس واشنطن التي تعمل في هذه اللحظات على رفع مستوى الضغط على السعودية لإعاقة أية محاولة تقارب من هذا النوع.

الفاشية والنيوليبرالية:



لصعود الفاشية. في المرحلة الأولى، توجد الفاشية كحركة جماهيرية نمت ونجحت في تأسيس نفسها كقوة مؤثرة في المجتمع. حيث تنمو الحركة الفاشية لتصبح بحجم خطر يؤهلها للاستيلاء على سلطة الدولة. بالنظر إلى مثال البرازيل، حصل هذا في الفترة ما بين 2013، عندما استولى الجناح اليميني على المظاهرات اليسارية المناهضة للحكومة في ساو باولو وبعض الأجزاء الأخرى من البلاد، وحتى وضع لولا في السجن عام 2018. باتت هذه الحركة خطيرة لأنها شكلت قوة دعم خلف الزعيم الفاشي، ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو اعتبارها مجرد ظاهرة معزولة.

أما المرحلة الثانية من الفاشية «فتبدأ من نقطة اللا عودة وحتى وصول الفاشية إلى السلطة». من سمات هذه المرحلة الأساسية تفشي الشلل في المنظمات العمالية التي تميل لتقديم مطالب اقتصادية وحسب، لكنها تخفق في تزويد الجماهير بقيادة سياسية. يمكننا النظر إلى تجربة الحزب الشيوعي الألماني «KPD» في بداية ثلاثينات القرن العشرين، الذي حشد الكثير من المظاهرات للمطالبة بأجور أعلى كنتيجة للانحياز الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب. لم ينظر الحزب الشيوعي الألماني للفاشية في حينه كمصدر خطر حقيقي بل كمجرد ظاهرة مؤقتة عابرة، ولهذا لم يقاوم النازيين في بداية الثلاثينات. وكذلك لم ينجح بتزويد الطبقة العاملة بقيادة ثورية. ضيعوا الكثير من الوقت في مهاجمة الديمقراطيين الاشتراكيين «SPD» بدلاً من بناء جبهة موحدة لهزيمة هتلر والنازيين قبل أن يصلوا إلى السلطة.

في هذه المرحلة الثانية تكون الطبقة العاملة نفسها مقسمة بشكل كبير، ويدفع افتقارها للقيادة السياسية بعض أقسامها إلى أحضان الفاشيين. هنا نرى أن البرجوازية الصغيرة نجحت في توحيد الطبقة العاملة خلفها بهدف تعزيز قدرة استيلائها على السلطة. في مثال البرازيل، بدأت أكثر الأحزاب والمنظمات

لصعود الفاشية. في المرحلة الأولى، توجد الفاشية كحركة جماهيرية نمت ونجحت في تأسيس نفسها كقوة مؤثرة في المجتمع. حيث تنمو الحركة الفاشية لتصبح بحجم خطر يؤهلها للاستيلاء على سلطة الدولة. بالنظر إلى مثال البرازيل، حصل هذا في الفترة ما بين 2013، عندما استولى الجناح اليميني على المظاهرات اليسارية المناهضة للحكومة في ساو باولو وبعض الأجزاء الأخرى من البلاد، وحتى وضع لولا في السجن عام 2018. باتت هذه الحركة خطيرة لأنها شكلت قوة دعم خلف الزعيم الفاشي، ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو اعتبارها مجرد ظاهرة معزولة.

أما المرحلة الثانية من الفاشية «فتبدأ من نقطة اللا عودة وحتى وصول الفاشية إلى السلطة». من سمات هذه المرحلة الأساسية تفشي الشلل في المنظمات العمالية التي تميل لتقديم مطالب اقتصادية وحسب، لكنها تخفق في تزويد الجماهير بقيادة سياسية. يمكننا النظر إلى تجربة الحزب الشيوعي الألماني «KPD» في بداية ثلاثينات القرن العشرين، الذي حشد الكثير من المظاهرات للمطالبة بأجور أعلى كنتيجة للانحياز الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب. لم ينظر الحزب الشيوعي الألماني للفاشية في حينه كمصدر خطر حقيقي بل كمجرد ظاهرة مؤقتة عابرة، ولهذا لم يقاوم النازيين في بداية الثلاثينات. وكذلك لم ينجح بتزويد الطبقة العاملة بقيادة ثورية. ضيعوا الكثير من الوقت في مهاجمة الديمقراطيين الاشتراكيين «SPD» بدلاً من بناء جبهة موحدة لهزيمة هتلر والنازيين قبل أن يصلوا إلى السلطة.

في هذه المرحلة الثانية تكون الطبقة العاملة نفسها مقسمة بشكل كبير، ويدفع افتقارها للقيادة السياسية بعض أقسامها إلى أحضان الفاشيين. هنا نرى أن البرجوازية الصغيرة نجحت في توحيد الطبقة العاملة خلفها بهدف تعزيز قدرة استيلائها على السلطة. في مثال البرازيل، بدأت أكثر الأحزاب والمنظمات

بسبب الكم الكبير من الكتابات الماركسية وغير الماركسية التي تتناول ظاهرتي الفاشية والنيوليبرالية، قد يصبح القارئ مشتتاً وغير قادر على إيجاد الصلة بين هاتين الظاهرتين وبين منشئيهما ومسببهما الأساس: الرأسمالية. إن الديناميكية التي اتسمت بها الرأسمالية على طول مراحلها تكاد تنتهي بتصلبها، وهو ما يجعل النيوليبرالية التي سادت طوال عدة عقود تتحول بشكل مقصود إلى فاشية، فالرأسماليون الذين كانوا نيوليبراليين بالأمس يمكنهم بسهولة أن يتحولوا إلى فاشيين بلمح البصر إذا ما كان هذا يعني الحفاظ على هيمنتهم. وسواء أكانت هذه الفاشية على شكل اتجاهات قومية وعرقية مثلما يحدث في أوروبا، أو على شكل اتجاهات دينية متطرفة مثلما يحدث في إقليمي، فإن منبعها هو ذاته، والمستفيدون منها هم واحد.

■ فابيان فان اونزن
تدريب وإعداد: عروة درويش

الفاشية

عند الحديث عن الفاشية، ربّما جورج ديتمتروف هو أشهر الماركسيين الذين تصدّوا لتحليل هذه الظاهرة. لكن آخرين تطرقوا للموضوع بشكل تحليلي ممتاز أمثال نيكوس بولانتزاس وديلان رايلي، وتستحق أعمالهم أن تؤخذ بعين الاعتبار لتكون نقطة بداية لدراسة الفاشية، سواء التاريخية أو المعاصرة.

حاجج بولانتزاس بأننا نستطيع إيجاد الأصول الإيديولوجية للفاشية لدى البرجوازية الصغيرة: مالكو المتاجر الصغيرة والمزارعون الصغار وموظفو الدولة وبعض المحترفين. ذلك لأنهم يملكون ثلاث سمات إيديولوجية: مناهضة الوضع الراهن للرأسمالية، والإيمان الخاطيء بحركيتهم الاجتماعية «انتقلهم في السلم الاجتماعي صعوداً ونزولاً»، وخيالات السطوة. تميل طبقة البرجوازيين الصغار لتحليل الأزمة بمفاهيم غامضة مثل «الفساد»: طمع الشركات والأثرياء.

لدى البرجوازية الصغيرة مصلحة في الدفاع عن استقلاليتها وملكيته، ولذلك هم مناهضون للرأسمالية لكنهم لا يريدون تحدي الوضع القائم. يدفعهم موقعهم الطبقي للإيمان بأن السياسيين الفاسدين الطماعين هم من يمنعونهم من تسليق السلم الاجتماعي. ولهذا فحلولهم للأزمة السياسية ليست الثورة الاشتراكية، بل إزالة السياسيين الفاسدين

وإنشاء دولة قوية يرأسها زعيم قوي. يمكن ملاحظة هذا التوجه في جميع الدول ذات السلطات الفاشية، ولكن يمكن ملاحظتها بشكل ممتاز في البرازيل حيث نجح الفاشيون في الاستيلاء على السلطة.

يتحدث ألفريدو سعد- فلحو في كتابه «الديمقراطية ضد النيوليبرالية» عن كيفية قيام الطبقة الوسطى البرازيلية بإلقاء اللائمة على السياسيين الفاسدين في حزب العمال على جميع المشاكل في البرازيل. قامت وسائل الإعلام المملوكة للشركات بشكل مكثف بنشر الفكرة التي مؤداها أن إزالة حزب العمال ستكون كافية بتحسين المجتمع البرازيلي. ورغم أن هذه المطالب قد وجدت صدى لها في المقام الأول لدى البرجوازيين الصغار، فقد حازت على اهتمام الكثيرين من العمال غير المنظمين نقابياً والطلاب، وكذلك على اهتمام العناصر الإجرامية. لعبت البرجوازية الصغيرة دوراً بالغ الأهمية في الحركة الجماهيرية الفاشية التي شككت بديلما روسيف، وضعت الرئيس السابق لولا في السجن، وانتخب الفاشي بولسناو. ورغم أن من قاد هذه الحركة في الأساس هم البرجوازية الكومبرادورية «الرأسمالية البرازيلية المتحالفة مع الرأسمالية الإمبريالية العالمية»، فإن قسماً كبيراً من البرجوازية الصغيرة هم من لعبوا دور الجنود المشاة والقاعدة الجماهيرية الأوسع.

مراحل صعود الفاشية

من أهم المساهمات التي يمكن من خلالها فهم فاشية اليوم، هي تحليل المراحل الأربع

إن أجزاء من راس

المال المالي

ستكون أكثر

من رغبة بتبني

الفاشية وهو ما

يحدث تماماً في

المرحلة الثالثة

التي يقدم فيها

الرأسماليون الدعم

للحركة الجماهيرية

الفاشية

نتيجتان لسبب واحد

مراحل النيوليبرالية

مراحل نظام التراكم النيوليبرالي افتتان وفقاً لسعد- فلهو، الأولى حيث تتدخل الدولة مباشرة «لاحتواء العمال وتفكيك اليسار وتعزيز اندماج رأس المال المحلي بالعبور للحدود ووضع الإطار المؤسسي الجديد». يمكننا أن نرى ذلك بشكل واضح في الولايات المتحدة في الثمانينات عندما ساعدت إدارة ريغان على تفكيك التصنيع في مدن أمريكية، مثل ديترويت وشيكاغو، وخلقت قوانين عنصرية مناهضة للمخدرات موجهة بشكل مباشر تجاه الأمريكيين السود. ساعد هذا الهجوم المنهجي على الناس ذوي البشرات غير البيضاء في الولايات المتحدة وزجهم في السجون- في خلق مجمع أعمال سجون، وكذلك خلق طبقة عمالة غير منظمة نقابياً بأجور منخفضة.

في المرحلة الثانية تحاول النيوليبرالية أن تمنح الاستقرار للنظام الاجتماعي الجديد من خلال تمرير السياسات الاجتماعية النيوليبرالية، والتي تساعد على «إدارة الحرمان والاختلالات التي أنشأتها النيوليبرالية نفسها». تشمل هذه المرحلة عمليات الإنقاذ التي تستخدم فيها الأموال العامة لحل أزمة تسببت بها الرأسمالية النيوليبرالية وإنقاذ الاحتكارات من السقوط. يمكن إجراء عمليات الإنقاذ هذه بشكل أسهل من خلال خصخصة القطاع العام، حيث يتضمن الأمر نقل التمويل العام إلى الشركات متعددة الجنسيات. كما يمكن أن تتضمن المرحلة الثانية سياسات تعيد تنظيم القطاع العام، حيث يتم تخصيص إعانات البطالة أو الإسكان لنظام موجه وليس لنظام يخدم العامة. يسمح مثل نظام تخصيص الموارد الموجه هذا للدولة النيوليبرالية بوضع شروط على المنافع بحيث تجبر متلقيها على القبول بأعمال ذات أجور منخفضة وبإسكان سيئ. كما تقوم باستثناء قسم كبير من السكان من منافع الرفاه.

تجنب فخ الفاشية

دون الإبقاء على النظام القائم

المشكلة في طروحات مرحلة «سياسات الوسط» أنها تبني الوهم الإيديولوجي الرأسمالي على أنه حقيقة. فإما القبول بالوضع القائم وإما اختيار الفاشية. يعاد إنتاج هذه المسألة الرأسمالية كلما علا صوت يهدف للتغيير. إنه الفخ الذي يجب عدم الوقوع به.

لا يمكن للييسار مواجهة النيوليبرالية وعدم السماح للفاشية بالهيمنة إلا عن طريق التغيير الجذري. من الصعب جداً الانفكاك عن النيوليبرالية ضمن نطاق الإصلاحات وحسب، فالأمر يتطلب تنظيم نظام تراكم جديد بديل. فيما أن النيوليبرالية تملك مؤسسات قوية جداً، سيكون من الصعب تخيل إصلاح هذه المؤسسات، والحل الوحيد هو إلغاؤها كلياً. أحد الأسباب الرئيسة لذلك أن التناقض بين الديمقراطية السياسية والاقتصادية يشتد في ظل النيوليبرالية.

يحاول الرأسمال في المجتمع النيوليبرالي أن يدمر النقابات والديمقراطية الاقتصادية، ويحرم العمال من أية وسيلة يدافعون فيها عن مصالحهم. يفضل الرأسمال السياسات الانتخابية، ويكون عدائياً تجاه الحركات الجماهيرية المطالبة بالديمقراطية. يجب على النضال ضد الرأسمالية بكافة أشكالها أن يوسع نطاق عمله ليشمل الانتخابات، وألا يتخلى بأي شكل عن الشارع كي يعزز نشوء البدائل عن الرأسمالية النيوليبرالية.



العلاقة بين النشاط الاقتصادي الوطني والشركات متعددة الجنسيات.

يسمح لنا توصيف نظام التراكم برؤية كيفية تحول الإمبريالية نفسها بفعل النيوليبرالية. ففي الأخيرة لا يخطر الإمبرياليون دوماً بحرب مفتوحة من أجل الحصول على أسواق أجنبية لتصدير رأس المال، فالحروب مجرد إحدى الوسائل للتوسع الإمبريالي. فبدلاً من الحرب، يمكن للإمبرياليين تمويل سياسيي العالم النامي الذين سيجعلون من بلادهم أكثر وداً مع الشركات متعددة الجنسيات. قام جون سميت في كتابه «الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين» بتوضيح ذلك بالإشارة إلى كيفية قيام شركات، مثل كوكا كولا، بدعم سياسيي كولومبيا الذين ساعدوا في قتل زعماء النقابات العمالية الذين يعملون في مصانع كوكا كولا لتعبئة المشروبات. يشجع نظام التراكم النيوليبرالي مثل هذا العون المخفي، وهو الذي بدأ مع الانقلاب الذي أزاح سلفادور الليندي في تشيلي في السبعينات، واستمر وصولاً إلى دعم الولايات المتحدة للقوى الرجعية أمثال خوان غايدو في فنزويلا.

تختلف النيوليبرالية عن أنظمة التراكم السابقة لها مثل الكينزية، حيث تعبر عن الانقسام التنافسي بين الأسواق والدولة، رغم أن البعض يعتقد بأن النيوليبرالية تعمل من خلال تفكيك الدولة، فهذا الأمر يشكل خطأ صارخاً. فالنيوليبرالية تستخدم قوة الدولة لفرض هيمنة رأس المال المعولم في جميع مناحي الحياة، وذلك كله تحت الستار الإيديولوجي بعدم تدخل الدولة. إحدى طرق قيامها بذلك هي بيع المؤسسات العامة للشركات متعددة الجنسيات. مثال عن الاستراتيجية النيوليبرالية: خطة حزب المحافظين البريطاني لما بعد بريكزت هي بيع خدمات الصحة الوطنية «NHS» لشركات أمريكية، الأمر الذي سيعزز قوة رأس المال المعولم في المجتمع البريطاني.

لا يمكن للييسار مواجهة النيوليبرالية وعدم السماح للفاشية بالهيمنة إلا عن طريق التغيير الجذري

قادرة على تحويل المجتمع البريطاني، وسن قوانين وسياسات مناهضة للنيوليبرالية، فهم لا يقدمون أكثر من إصلاحات كينزية للتناقضات التي تفرضها الرأسمالية. يقدم أمثال ألفريدو سعد- فلهو تحليلاً يظهر لنا العلاقة بين النيوليبرالية والرأسمالية بشكل يضيف للادبيات الماركسية، ويوسع أفق التحليلات الماركسية الأقدم للنيوليبرالية من أمثال دافيد هارفي وبانيتش وغندن. يقول سعد- فلهو، علينا إعادة قراءة كتاب رأس المال لماركس على ضوء التطورات الحديثة، فمثل هذه القراءة برايه يمكنها أن تساعد القارئ على تحديد الصلة بين الجوانب الواقعية التي تطلها النظريات الأخرى بشكل منفصل بعضها عن بعض. يرى المنظرون غير الماركسيين النيوليبرالية عادة كمجموعة من السياسات التي تؤدي إلى خصخصة الخدمات العامة، والهجوم على النقابات والهيمنة الإمبريالية على الدول النامية، ودعم الحكومات الاستبدادية. يشير سعد- فلهو إلى أنه «من غير الممكن اختزال النيوليبرالية بمجموعة من السياسات، مما يوحي بأن بعض المبادرات السياسية المنفصلة قد تكون كافية لعكس أو حتى تجاوز النيوليبرالية». فالسياسات النيوليبرالية متصلة بشكل وثيق بنظام العلاقات الرأسمالية.

نظام تراكم

استخدم سعد- فلهو تعبير: «نظام التراكم»، ووظيفته الأساسية هي وضع حدود لإعادة الإنتاج الاجتماعي، ما يؤدي إلى تناقضات خاصة بالتعبير عن علاقات الإنتاج في أية تشكيلة اجتماعية. يقول سعد- فلهو بأن النيوليبرالية نظام تراكم حيث التمويل والصناعة مدمجان بعضهما بعضاً، وبأن وظيفة السياسات النيوليبرالية هي تعزيز اندماجهما. مثال: أن خصخصة الخدمات العامة عنصر هام في نظام التراكم النيوليبرالي، لأنها تدعم سيطرة المؤسسات المالية وتوثق

حزب العمال والحزب الشيوعي بتهمة واهية، وتم تشجيع العنف ضد السكان المحليين والأقليات، وتمرير القوانين المؤيدة لحيازة السلاح بذرائع محاربة الجريمة.

في المرحلة الأخيرة من الفاشية، تعزز الدولة الفاشية سلطاتها وتحرر نفسها من أصلها الطبقي الخارج من البرجوازية الصغيرة. يشير المحللون إلى أن هذه المرحلة هي الأكثر قسوة لكونها تنطوي على عمليات تطهير عنيفة على مستوى الدولة لإزالة البرجوازية الصغيرة والقمع الإرهابي للجماهير. المرحلة الرابعة هي التي يفشل فيها معارضة الفاشية بإزالة الحكومة الفاشية. ربما من سمات هذه المرحلة بدء التحالفات الإمبريالية والتوسعية. نعرف ما حدث في ألمانيا النازية وحربها. في الوقت الحالي يمكننا أن نرى التحالف بين بولسارو وترامب والرئيس الكولومبي اليميني إيفان دوكي ضد حكومة مادور الفنزويلية. كما أن كلاً الحكومتين الكولومبية والبرازيلية منحتا الولايات المتحدة الحق بالوصول إلى مخابراتهما العسكرية، وبناء قواعد عسكرية في بلادهما. لم تبلغ لا البرازيل ولا كولومبيا المرحلة الرابعة من الفاشية بعد، لكن ربما إن بلغوها فسنشهد اجتياحاً عسكرياً لفنزويلا من أطراف التحالف اليميني الثلاثة وغيرهم في أمريكا اللاتينية.

النيوليبرالية

ربما المشكلة التحليلية الأكبر للنيوليبرالية تتأتى من غياب وصلها بالرأسمالية. يمكننا أن نرى مثلاً انتقاد مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأنها مؤسسات نيوليبرالية، والتنهيل لانسحاب بريطانيا منها، متناسين أن مؤسسات الدولة البريطانية هي مؤسسات نيوليبرالية أيضاً، وحتى البعض الذين يعولون في هذا المثال على قدرة حكومة يشكلها حزب العمال البريطاني ستكون

الفن.. الإيديولوجياً والعلاقة بعناصر البنى الفوقية



■ سلاف محمد صالح

جوهر الفن وإيديولوجياته وعلاقته بعناصر أخرى في البنى الفوقية، هو ما سنحاول البحث فيه في مقالنا اليوم:

الدعوة بتميز الفن كشكل من أشكال الإنتاج الروحي له قوانينه الداخلية الخاصة، لا يعني عزله عن أشكال الإنتاج الروحي الأخرى؛ لقد عنت مفردة «فن» المهارة والخبرة في بعض الأبجديات، وكان ممارسو الفن في الماضي منخرطين بممارسات علمية وعملية ما؛ فارتبطت ممارسة الرواية بالتاريخ والفلسفة.. ولا يمكن إدراك جوهر الفن، ودوره العميق في المعرفة وفي الإنتاج المادي، دون ربطه بالإيديولوجيا؛ فالفن هو شكل من أشكال النشاط الإيديولوجي في السينما والأدب والمسرح والإعلام.. ولا يمكن النظر إلى الفن كنشاط بشري منعزل عن مجمل الظواهر الاجتماعية في البنية الاقتصادية الاجتماعية، فقد كشف الفن أفكار الناس وعواطفهم الناجمة عن تعقيدات حياتهم داخل كل بنية عبر المراحل التاريخية. كما لا يمكن لعمل فني ألا يحمل في ذاته تقييمه «قيمه» لموضوعه لجهة كونه رفيعاً أو ضيقاً، منسجماً أو ناشراً.. وهذا التقييم هو ما يؤثر في الوعي الفردي والجماعي جمالياً، ويحمله على التغيير من عدمه. وعليه، فإن تقييم الموضوع فنياً، يقوم بتشكيل الوعي الفني والاجتماعي باتجاه فكري محدد، وهو إيديولوجي بالضرورة. وهكذا، فإن الوعي الفني ليس جانباً ضيقاً من جوانب الوعي الاجتماعي، وإنما يرتبط عضويًا بجملة من العلاقات الفلسفية والأخلاقية والحقوقية والعلمية والسياسية.. الناتجة عن علاقات الإنسان بواقعه الاجتماعي.

وإذا كانت الأشكال الصورية للفن في الأدب والمسرح والإعلام تؤثر مباشرة في الوعي الاجتماعي؛ إذ إن عكس الواقع في صور هو أهم خصائص الفن، ففيها يتجلى العام والخاص بكامل اللوحة الصورية ووحدة محتواها، فإن أشكاله في الفنون التطبيقية التي تشمل التصميم الصناعي، والجرافيك، والتصميم الداخلي، والعمارة، والملصقات.. فضلاً عن كونها حاجات استعمالية واستهلاكية لفئات المجتمع المختلفة، أو لإحداها، فإنها نشاط فكري يؤثر في تشكيل الوعي الفني بشكل خاص، والاجتماعي بشكل

عام بناءً على حاجاته تلك. وهذا الوعي ناتج عن الموقف تجاه الواقع الجاري تغييره. وعلى ذلك ينبغي البحث في الإيديولوجيا الفنية لمعرفة مهامها ودورها في تلبية حاجات المجتمع بالمعنى التطوري، من حيث إن الفن شكل من أشكال معرفة العالم وتطويعه. بمعنى، أن جوهر الفن، هو في كونه الوعي الجمالي للعالم الهادف إلى تغييره محكوماً بالقوانين الموضوعية، وأنماط الإنتاج الاجتماعي في المراحل التاريخية المختلفة.

تتناقض حيادية الفن واعتداله مع حجم العداء تجاه الاتجاهات الواقعية الفنية، ويتبادر إلى الذهن السؤال: أين حياديته إذا؟ للإجابة عن هذا السؤال علينا تحديد علاقة الفن بكل من السياسة والأخلاق والعلم: أولاً: الفن ليس ملحقاً بالسياسة؛ فكلاهما يقعان موقعهما من البنى الفوقية، ويرتبطان عضويًا بالإيديولوجيا المسيطرة. ويظهر عمق العلاقة العضوية بين السياسة والفن في المراحل التاريخية التي تشهد البحث عن حلول للآزمات الاجتماعية العنيفة خارج الأنماط السائدة؛ كما في تراجيديات أسخيل وسوفوكليس وسواهم في مراحل الانتقال من المجتمعات القبلية في اليونان إلى العبودية. وحيث إن المجتمعات حتى يومنا هذا لا تزال طبقية، فإنه لا يمكن للفن ألا يحتوي واقعه من منظور طبقي، وبالتالي، لن يكون منعزلاً عن طابع العلاقات الاجتماعية وفق المنظور الطبقي إياه.

فالعلاقة بين السياسة غير مقتصرة على تصوير الواقع، وإنما وبشكل جوهري تتعلق بانعكاس علاقات الناس ومثلهم السياسية في الفن ذاته. وبمعنى أدق، بانعكاس الإيديولوجيات السياسية على اختيار الموضوع، ومعالجته، وكيفية عرضه

تتطلب نظريات

حيادية الفن

أو اعتداله من

مبدأ الخصوصية

المطلقة للفن في

حيث تتطابق نظريات

الفن الواقعي من

الخصوصية النسبية

له

لدى فنّانين مثلاً كل من موقعه الطبقي وإيديولوجيته. وبمعنى أدق آخر، بانهيار الفن الدائم، إن موضوع الفن في كل عمل فني «لوحة أو قصة ومسرحية وفيلم وخبر أو تقرير صحفي..» يرتبط بالمشاعر والعواطف والأفكار الاجتماعية الإيجابية والسلبية، وموقف الفنان منه.

إن العلاقة بين السياسة والفن طبيعية وقانونية، وهي سبب لتطور الفن أو نكوصه. والإيديولوجيات السياسية لا تظهر بالدرجة ذاتها في جميع الأجناس الفنية؛ فهي تبرز في الأدب الوطني، وتتخفى في الوجداني والرومانسي. وما السكون البادي في الأعمال الفنية اليوم، أو حالة عدم التعيين فيها، سوى تمرير لإيديولوجيات السكون الدائم للعلاقات الاجتماعية السائدة.

ثانياً: للفن وجه هام يعبر عن نوعية العمل الفني، وانهياره، يرتبط بعنصر الأخلاق. إن أعظم الآثار الفنية خاطبت الضمير الأخلاقي الاجتماعي، فيما يتصل بالبطولة والعاطفة.. والتركيز على الحالات الانحلالية في المجتمع لأبطال الأعمال كعوارض مرضية. حتى في سيادته، تتطلب معالجتها الانعقاد من الحالة السائدة. ودون قيمة أخلاقية للعمل الفني، لن يكون له قيمة جمالية حقيقية. فالأخلاق قضية عامة لجبل بأكمله في فترة تاريخية محددة، وسيظل العام فيها ممثلاً لأهميته في مراحل تاريخية لاحقة كآثار فاوست والكوميديا الإلهية.. ثالثاً: لا يمكن عزل العلم عن الفن؛ فكلاهما أدوات لمعرفة الواقع الموضوعي، وهما يرتبطان بالنموذج ذاته للعلاقات الاجتماعية في فترة تاريخية محددة. وبالتالي، محتوى الفن هو محتوى العلم ذاته في تلك الفترة، والاختلاف بينهما يكمن في صياغة هذا المحتوى. ولذلك، إن عزل الفن عن العلم، هو عزل للمجتمع عن المعرفة بأحد أهم أشكالها. وإذا كانت القيم الأخلاقية الجمالية هي الأشد تأثيراً في الدفع إلى التقدم، فإنه يمكن جلاء

النتيجة التي ستتخض عنها معرفة الشعوب للمعاني الجوهرية لجميع الأحداث في تاريخهم.

وتوجد أشكال مختلفة دارجة اليوم لعزل الفن عن العلم، أحدها ربط الفن باللعب، أو ترميزه وحصر محتواه بالحس، أو اقتصر علاقته بالعلم على التقنيات العلمية، أو تفضيله على العلم الذي تندرج ضمنه جميع أنواع المعرفة الأخرى الفلسفية والاجتماعية. وجميع هذه الأشكال تهدف إلى نفي قدرة الفن على تشكيل رافد أساس وهام للتغيير الاجتماعي.

يشغل العلم اليوم حيزاً واسعاً من علاقة الإنسان بواقعه، وسيكون اقتصار أثر العلم على الفن بالتقنيات علاقة مشوهة. لا بد أن تدخل حقائق العلم إلى العمل الفني دون مصادرة خصوصية كل منهما، ودون توظيف مشبوه في استخدامهما كمنطلقات علمية لأعمال الفنية وصولاً إلى نتائج غير علمية ماورائية وغيبية. إن دخول قوانين العالم الموضوعي في الأعمال الفنية، سيتلاقى مع الفلسفة كمجال للمعرفة العلمية، وهو ما تسعى الطبقات السائدة لتجنبه.

تتطلب نظريات حيادية الفن أو اعتداله من مبدأ الخصوصية المطلقة للفن، في حين تتطابق نظريات الفن الواقعي من الخصوصية النسبية له، ومن كونه المجال النفسي والروحي الذي صاغته المجتمعات خلال تطورها، لعرض آراءها ومثلها الجمالية. وإذا عزل عن تلك الآراء والمثل، ويحصر في أطر التعبير عن الذات الفردية، فإنه يساق إلى الضحالة.

وإذا كان عالما اليوم يبرهن على أن التاريخ لم يصل نهايته، فإنه يفتح أفاقاً جديدة أمام الفن اليوم للانعتاق.

كشف أثري جديد في معبد بطليموس



أعلنت وزارة الآثار المصرية، اليوم الأحد، عن كشف أثري جديد تضمن العثور على بقايا معبد للملك بطليموس الرابع في محافظة سوهاج بصعيد مصر جنوبي البلاد.

قاسيون

وأوضحت الوزارة في بيان نشرته على موقعها الرسمي، أن حفائر الإنقاذ التي قامت بها بعثة أثرية من وزارة الآثار بمنطقة كوم شقاو بمدينة طما شمال سوهاج، كشفت عن بقايا معبد للملك بطليموس الرابع، حيث تم الكشف عن بعض أحجاره أثناء أعمال الحفر الخاصة بإمداد خطوط للصرف الصحي بالقرية، في أوائل أيلول 2019. وصرحت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للآثار في مصر، أنه تم على الفور وقف أعمال الحفر لإمداد مواسير الصرف الصحي في تلك البقعة وتكليف فريق عمل من وزارة الآثار لإجراء حفائر إنقاذ.

كما أشارت رئاسة الإدارة المركزية لآثار مصر العليا، إلى أن البعثة بدأت أعمالها في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الجدار المكتشف أثناء أعمال مشروع الصرف الصحي، وفي

أحد الشوارع الجانبية، كشفت البعثة عن الركن الجنوبي الغربي من المعبد وباقي الجدار المتجه من الشمال إلى الجنوب وعليه بقايا مناظر متكررة للمعبود «حابي»، يحمل القرابين وبرفقتة العديد من الحيوانات والطيور المختلفة، وأمامه بقايا نصوص تحتوي على اسم الملك بطليموس الرابع. كما عثرت البعثة أيضاً في المنتصف على

الفترة من 2575 ق.م إلى 2465 ق.م. أما بطليموس الرابع فهو رابع ملوك الدولة البطلمية اليونانية في مصر. حكم من 221 ق.م لغاية 203 ق.م. وذلك في عصر الحضارة الهلنستية التي شكلت ذروة النفوذ اليوناني في العالم القديم بين 323 30 ق.م، وامتزجت فيها تأثيرات الحضارات الشرقية واليونانية.

بقايا جدار آخر من الحجر الجيري يتجه إلى الغرب وتغطي أرضيته بلاطات من الحجر الجيري. جدير بالذكر، أن منطقة كوم شقاو هي عاصمة الإقليم العاشر من أقاليم مصر العليا، غرب مدينة طما، أطلق عليها قديماً اسم «واجيت»، وأقدم ذكر لهذه المدينة كان في عهد الأسرة الرابعة، وهي رابع الأسر التي حكمت مصر في

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

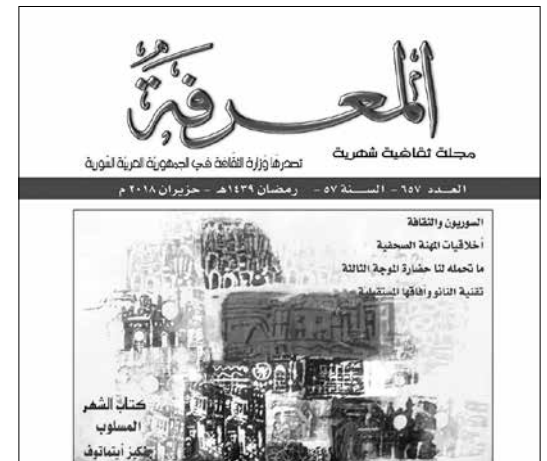


صدرت مجلة «مواسم» الثقافية الفصلية التي كانت تعنى بإبداعات الكتاب والمثقفين في الجزيرة كملحق ثقافي لجريدة «في سبيل الأرض والعمل» عام 1992 في محافظة الحسكة، واستطاعت أن تستقطب طيفاً واسعاً من الكتاب من المحافظة وخارجها. في الصورة العدد المزدوج الخامس والسادس من مجلة مواسم عام 1995.



يوم الترجمة العالمي

احتفل مترجمو العالم بيومهم العالمي بتاريخ 30 أيلول الماضي. وعُقدت في هذا اليوم مختلف المؤتمرات الصحفية على كافة المستويات ونُظمت المعارض والنشاطات المحلية والعالمية. وتقام فعاليات هذا اليوم بغية تبادل الخبرات والمعلومات المفيدة وتعزيز العلاقات بين اتحادات الترجمة في مصلحة المترجمين، وكذلك من أجل ترويج الترجمة بصفته مهنة وفناً. وتنتشر حول العالم مئات الجمعيات والاتحادات الخاصة بالترجمة الذين يحتفلون بيوم 30 أيلول لإحياء ذكرى المترجم والكاتب والمؤرخ سترديونسكي، الذي توفي عام 420.



مجلة المعرفة

دراسات وأبحاث وعناوين مختلفة تضمنها العدد الجديد من مجلة المعرفة الثقافية الشهرية الصادرة عن وزارة الثقافة، إضافة إلى كتاب المعرفة الشهري. وضم باب الدراسات والبحوث لهذا العدد عناوين متنوعة منها الهجرة وأثرها على الدول، ومشكلات الطفولة، واشتمل باب أفاق الثقافة على سلسلة من المقالات منها الجيولوجيا السورية، ودور الأمثال الشعبية في حياتنا، والباحثون عن الهوية، وحقائق حول تبدلات المناخ، أما نافذة على الثقافة، فضمنت أخبار الإصدارات الجديدة واللغات والرواية والأدب والمجموعات القصصية.

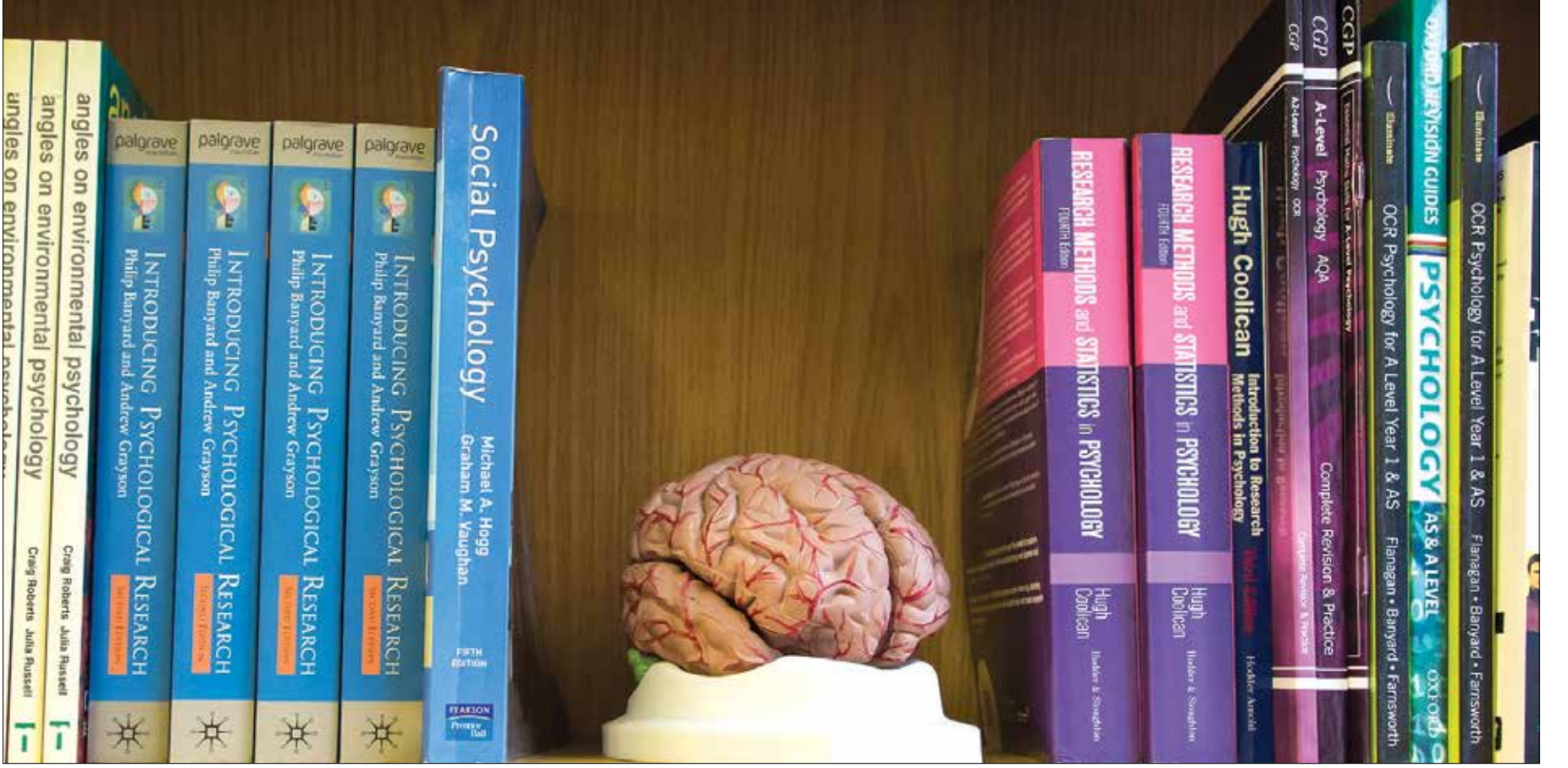
لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حماة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقّة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/ 10/ 06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أزمة العلوم الاجتماعية المعاصرة كأزمة في الرأسمالية



في قاسيون «مثال: آخر صيحات الرأسمالية، إلغاء الواقع والإنسان» أشارت إلى أن الأزمة العميقة في الرأسمالية عززت الجانب المثالي في علم النفس، فالحقائق التي لم يعد من الممكن تجاهلها يحاول العلم السائد أن يهرب منها من خلال نفيها، وهنا هو ينفي الإنسان كموضوع لهذه الظواهر. فالطروحات التي تنفي الوعي وتحوله إلى وهم وسلب الإرادة الحرة من الأفراد، هي تعبير عن نظرة فلسفية عدمية و«لا أدريّة» في جوهرها. وهكذا نرى أن قانون فعل الاتجاهات الاجتماعية والإيديولوجية التاريخية في العلم «كما عبر فيغوتسكي، وأنجلز أيضاً» يظهر من خلال هذا الاتجاه المثالي ودفعه إلى السطح على إثر اشتداد أزمة الرأسمالية. هكذا ظهر المضمون الفلسفي المتخفي تحت ستار الأفكار العلمية، مشيراً إلى أي الطبقات وأي المصالح يخدم، كما أشار فيغوتسكي.

السؤال إياه لا زال على جدول الأعمال في ظل وصول «المجتمع القديم» إلى حدوده التاريخية، وبعد توسع الاستغلال ليطال البنية النفسية ويشركها بشكل معقد في الصراع الاجتماعي طوال العقود الماضية، وهو ما أنضح التناقض بين الفرد وعلاقات رأس المال، وخصوصاً مسألة الإغتراب. على العلم الثوري أن يتصدى للعلم «المأزوم» العمي ومن هم خلفه، عبر جدية استكمال إتيقان وفهم الوعي وتحولاته، ونقل هذا الإتيقان والتنظيم الجديد إلى متناول وعي الأفراد وفهمهم لأنفسهم، وإطلاق طاقات المجتمع الجديد نحو مملكة الحرية.

فيعتبر أن علم النفس الحالي لا زال يعيش الأزمة، وبحدة أكبر أيضاً، حيث إنه لا يمكن أن نجد حتى اتفاقاً حول موضوع هذا العلم، حتى ضمن برنامج الجامعة الواحدة، وبأنه على الرغم من رواج هذا العلم بين الجيل الجديد إلا أن القليلين منهم يتابعون ممارستهم فيه، ويقول متعجباً إن أغلب البرامج الدراسية في علم النفس اليوم تدفع الشباب نحو التأمل، والريكي «العلاج بطاقة اللمس»، بينما تشير «ماريا غجورغجيوسكايا» «جامعة روما»، و«أنا توميسيك» «لندن كولينج» (2019) في نصهما «أزمة علم النفس الاجتماعي في ظل النيوليبرالية» إلى أن العلوم الاجتماعية وعلم النفس شهد اجتياحاً لمفاهيم المنافسة الحادة الأناية بين الباحثين، ومفاهيم السوق والربح وسياسة العولمة السائدة، واحتكاماً أكثر لمنطق كمية المنشورات لا المضمون، والتقليل من أهمية الكتاب على حساب الأوراق البحثية، التي يسود فيها المنطق الكمي وتضخم الجانب التجريبي على حساب البحوث المعقدة والنظرية، مما يزيد الضغط النفسي على الباحثين «طال البحث» مقابلات مع باحثين في المجال، وانخفاض وقت التفكير والتعمق في المسائل خصوصاً بعد تراجع التمويل الكبير بعد الأزمة المالية في الـ 2008. هكذا شكلت النيوليبرالية علاقات ومعايير في الأكاديمية في خدمة علاقات السيطرة السياسية والاجتماعية حسب الكاتبين.

اشتداد تناقضات الرأسمالية والأزمة
إضافة إلى ما سبق، كانت عدة مقالات

على العلم الثوري أن يتصدى للعلم «المأزوم» العدمي ومن هم خلفه عبر جدية استكمال إتيقان وفهم الوعي وتحولاته

موقع هذه المهمة «إتيقان فهم الوعي والإنسان» في عملية التغيير التاريخي. بالتالي، إن الانتقال من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية تحتّم علينا الإجابة عن سؤال فهمنا لأنفسنا وإخضاعها لذاتنا، ووضع هذا السؤال على جدول الأعمال. ويعتبر فيغوتسكي «معيداً موقف العالم السلوكي بافلوف» أن علم النفس بهذا المعنى سيكون آخر علم يدرس الإنسان في مرحلة ما قبل التاريخ «في إشارة إلى مقولة أنجلز إن البشرية يبدأ تاريخها الفعلي عند إزالة المجتمع الطبقي، وما نحن إلا في مرحلة ما قبل التاريخ»، فالمجتمع الجديد سيلد الإنسان الجديد.

بعد حوالي 100 عام أين نحن «الأزمة»؟
أشارت ورقة لمانوليس دافيرموس «جامعة كريت، اليونان» مؤخراً أن الأزمة في علم النفس لا تزال قائمة، بل تزداد حدة، ومن أهم مظاهرها التكاثر الكبير للمدارس والتطبيقات، ويستمر التجاهل والإنكار الكبيرين تجاهها، مشيراً إلى عدة كتاب أعادوا نقاش الأزمة «فاسيليف-1996، جوورتن-2008، زيتون، جيلبيسي وكورنيس-2009». ونضيف بأنه على الرغم من أن فيغوتسكي تم الاعتراف العالمي بإنتاجه «لم يحصل هذا الاعتراف إلا مؤخراً في النصف الثاني من القرن الماضي»، نظرية وتطبيقاً، إلا أن الاعتراف في غالبه حصل منتقاصاً منه العمق الثوري الذي تضمنه إنتاج فيغوتسكي. أما يواكيم كوينتينو- أيرس «معهد فيغوتسكي، ليشبونة- البرتغال» في نصه «الفرغ في علم النفس والممارسة» (2016)

في الأعوام 1926-1927 كتب السوفييتي فيغوتسكي «مطور علم النفس على أسس الماركسية» نصاً طويلاً بعنوان «المعنى التاريخي للأزمة في علم النفس».

■ محمد المعوش

جوهر الطرح، يقول إن علم النفس كما باقي العلوم هو بالنهاية تعبير عن نظرة معينة إلى العالم، ولكنه أكثر تعقيداً في التعبير عن تلك النظرة، وذلك لوجود العامل الذاتي نفسه ضمن موضوع الدراسة «الدراس هو الإنسان والمدرس هو الإنسان أيضاً». ويؤكد مستعيراً من فريدريك إنجلز، أن مجمل الصراع بين التيارات المختلفة السائدة وقتها في علم النفس ليس إلا تعبيراً معقداً عن الثنائية القطبية: مثالية- مادية في مجال الصراع الفلسفي تاريخياً. الذي هو بدوره تعبير عن الصراع الطبقي بين خطين طبقيين: تقدمي- تغييري أو رجعي- محافظ «الذي هو اليوم تدميري أكثر منه محافظ». بل أكثر من ذلك، إن علم النفس يعيش حالة من الإنكار والنفي تجاه هذه الأزمة.

ويؤكد فيغوتسكي: أن البشرية لن تتقن وتفهم حقيقة العقل «الوعي» والإنسان قبل أن تتقن وتفهم حقيقة المجتمع. لهذا يكمل: إن علم النفس لم يكن له أن يظهر ولن يظهر كعلم عام في المجتمع القديم «يقصد الرأسمالي»، بل إن ولادة هذا علم ممكنة فقط في المجتمع الجديد وحده «الاشتراكي». أخذاً بعين الاعتبار أن فيغوتسكي كان يشهد ولادة هذا المجتمع الجديد في الاتحاد السوفييتي وقتها. ويحدد